

دراسات محكمة

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز
الطائر": فرص الاستلها
-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحقامة"-

محمد البكوري

دكتور في القانون العام
وباحث في الحقامة والمجتمع المدني

16 غشت 2021

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



ملخص:

يمكن التأكيد أن التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد بالمغرب لم يعمل بشكل صريح ومباشر على استلهام التجارب الدولية، خاصة الناجحة منها، على مستوى النماذج التنموية المتبناة. وعلى العكس من ذلك تماماً، يمكن التأكيد أن هذا التقرير، وبشكل ضمني وغير مباشر، أمتح أموراً كثيرة من مضامينه ومحاوره -المعول عليها لإحداث النقولات الكبرى في مسارات المغرب التنموية-، عبر الأخذ المعياري من تجارب دول عدة، من قبيل دول الإوز الطائر، والتي تمكنت مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والسياسية والإيديولوجية لكل دولة منها على حدة، من أن تحقق طفرات تنموية، متطورة ورائدة: اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وإدارياً، بالشكل الذي جعلها تصل إلى مراتب متقدمة في سيرورة "دولة الحكامة"، بأنماطها المختلفة وتقطع أشواطاً مهمة على صعيدها. كلمات مفتاحية: نموذج "الإوز الطائر"، اقتصاد الفقاعة، النمر الآسيوية، صنع في المغرب، النموذج التنموي الجديد، دولة الحكامة.

Abstract:

It can be emphasized that the general report on the new development model in Morocco did not explicitly and directly draw inspiration from international experiences, especially successful ones, at the level of the adopted development models. On the contrary, it can be emphasized that this report, implicitly and indirectly, take many things in its content and reliable axes to bring about major shifts in Morocco's development paths, by taking the standard from the experiences of several countries, such as the countries of the flying geese, which managed with Taking into account the cultural, political and ideological peculiarities of each country separately, in order to achieve developmental, advanced and pioneering leaps: economically, socially, politically and administratively, in a way that made it reach advanced levels in the process of the "Governance State" with its various patterns and make important strides in its level.

Key words: The flying geese model, Bubble economy, Asian Tigers, Made in Morocco, New Development Model, Governance State.



مقدمة:

يمكن القول بداية، أنه من خلال قراءة أولية للتقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، يبرز بشكل جلي، أن المغرب لم يسترشد إطلاقاً، وبكيفية صريحة، بالنماذج التنموية الرائدة على الصعيد الدولي¹، بيد أنه، وبكيفية ضمنية، نجد أن هذا الاستنتاج قد يحمل في طياته، من النسبية الشيء الكثير. حيث نجد - في مجمل مضامين ومخرجات التقرير- أن هناك مظهرات عدة لاستلھام العناصر الإيجابية من معظم التجارب التنموية الناجحة عموماً هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، يمكن التأكيد على أنه، وإن تم تغييب التجارب الناجحة دولياً، فإنه، وعلى النقيض من ذلك تماماً، تم استحضار بعض التجارب الناجحة محلياً². مما يبرهن -وبالموس- أن التقرير في حد ذاته يدخل في

¹ يرى العديد من الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بالسياسات التنموية أن من نواقص التقرير العام للجنة الخاصة المكلفة بإعداد النموذج التنموي هناك عدم أخذه عن التجارب الدولية أو على الأقل استحضارها والمقارنة معها. في هذا السياق، يؤكد الاقتصادي المغربي نجيب أقصيبي إن "هذا النوع من التقارير يجب أن يعتمد المقارنة مع بعض التجارب الدولية، سواء الناجحة أو الفاشلة، للبناء عليها، وهو ما لم يحضر، وهذا يدل على أن هناك غياباً لإرادة المقارنة مع دول أخرى". أنظر: نجيب أقصيبي في حوار له مع جريدة هسبريس الإلكترونية منشور يومه الخميس 3 يونيو 2021.

² من التجارب المغربية الناجحة - وفق مؤشرات أولية- تشير تجربة الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي كانت أول منطقة تستفيد من نموذج تنموي جديد خاص بها، إلى أن تعبئة المؤهلات على المستوى الترابي أمر ممكن. وقد مكنت الجهود التي بذلتها لحد الآن السلطات العمومية من وضع هذه الأقاليم على سكة واحدة للتنمية، كما تدل على ذلك الدينامية المتسارعة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 بالمقارنة مع الجهات الأخرى للمملكة. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"- التقرير العام، أبريل 2021، ص46. وقد عملت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، ومن خلال زيارتها الميدانية للعديد من المناطق على الوقوف على المشاريع الناجحة على الصعيد المحلي، والتي باشرها فاعلون عموميون وخواص أو من القطاع الثالث. وتعتبر هذه المشاريع، التي تتسم بتنوع كبير في طبيعتها، كمبادرات واعدة تدل على قدرة المغاربة على الابتكار وإيجاد الحلول الملائمة والخلاقة لبعض الإشكاليات، حالما توفرت بعض الشروط لتحرير طاقات الفاعلين. حيث، قدمت للجنة الخاصة بالنموذج التنموي خلال جلسات الإنصات والزيارات الميدانية العديد من المشاريع المبتكرة، وذات الأثر القوي. وتتسم هذه المشاريع التي يباشرها فاعلون محليون بهدف الاستجابة لإشكاليات محلية بقابليتها للتوسع والمضاعفة أو التعميم على مجالات ترابية وقطاعات أخرى -كمارسات فضلى-. وهي بذلك، تمثل مبادرات واعدة وليدة مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى" Bottom up وترعاها مجموعات اجتماعية. ومن الأمثلة الواردة في التقرير العام، والتي تؤكد قدرة الفاعلين والمجموعات المحلية على إيجاد حلول مبتكرة وفعالة تلائم بيئتها وحاجياتها هناك "مركز ماهر" المحدث على مستوى جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية ببنجرير ومعهد التكوين في مهن الطيران بالنواصر والمقاولات الاجتماعية "تيبو"، والتي يتوزع نشاطها على 14 مدينة في 8 جهات. أنظر: اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، مرجع سابق، ص ص21-22. هذه المبادرات الطموحة، بالإمكان استلھام نجاحاتها وتوسيع فرص الاستفادة منها. وبالتالي، جعلها نماذج رائدة لتتحقق بعض أنماط "دولة الحكامة".



سياق " صنع في المغرب". بالمعنى الذي يفيد كونه نتاج خالص للذكاء الجماعي للمغاربة. وذلك، أساساً من أجل مستقبل المغرب، في أفق استشرافي، حدد أمده المتوسط في أفق سنة 2035 .

بصفة عامة، يعد استلهام التجارب التنموية الرائدة، محلياً أو دولياً، والاستنباط الفعلي والفعال من نجاحاتها المتعددة عاملاً من عوامل بناء، وبشكل وطييد، دعائم النماذج التنموية المتبناة داخل أي بلد من البلدان. وبالتالي، السير الحثيث به نحو مدارك "دولة الحكامة"، بأنماطها المتعددة³.

وعلى هذا الأساس، فالتجارب العالمية المتراكمة مثلاً، وعلى صعيد المسارات التنموية المختلفة، وفي سياق العمل على استلهام التجارب كمارسات فضلى، ستمكن، بلا شك، من الانكباب، وبِعزم شديد، على تقويم النموذج التنموي السائد داخل الدولة. وذلك كله، من أجل مواكبة تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. مع ضرورة كبح شتى معيقات الفعل التنموي القائم و"الترنحات" المرتبطة به.

وفق هذا المنطلق المرتبط باستلهام التجارب المتفوقة تنموياً، ينبغي على النموذج التنموي الجديد المقترح بالمغرب - ومن أجل بلوغ محطة "دولة الحكامة" والارتقاء إلى مصاف الدول المتوهجة تنموياً- أن يجيب على تساؤلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أولى، وعلى تفاعلات السياسات المالية الدولية والشراكات العالمية والتكتلات الاقتصادية والسياسية الدولية الكبرى من جهة ثانية... وهذا، يعني ضرورة النظر إلى التجارب الدولية في هذا المجال⁴، خاصة الناجحة والرائدة منها.

ومن التجارب الدولية التي يمكن الاستناد إليها كمارسات فضلى على صعيد النماذج التنموية المتطورة باستمرار، هناك تجارب أكثر نجاحاً وتفوقاً على الصعيد العالمي، من قبيل بعض تجارب الدول التي تبنت نموذج " الإوز الطائر" *The flying geese model*⁵. وهو ما سنقف عليه، محاولين استحضار الجوانب المضيئة، والأكثر

³ نحدد هذه الأنماط في أربعة عشر نمط : دولة الإنجاز، دولة الإنتاج، دولة الرفاه، دولة التمكين، دولة القرب والثقة، دولة القيم، دولة الإنصاف، دولة المؤسسات، دولة الحق والقانون، دولة التضامن، دولة المواطنة، دولة المعرفة، دولة الجهات، دولة حكمة المخاطر.

⁴ سبق للمغرب، سنة 2004 ، أن استلهم مفهوم "العدالة الانتقالية" من دولة جنوب إفريقيا. وهذا لا يقلل من شأن المغرب، بل هو دليل على انفتاح المغرب على كل التجارب الناجحة، لكن مع احترام الخصوصية المغربية. أنظر: عبد الله بوصوف، موقع هسبريس الإلكتروني، في مقال له منشور يومه الأربعاء 21 غشت 2019 .

⁵ بدأت الفكرة الأولى ل "نموذج الإوز الطائر" على يد المفكر الياباني أكاماتزو AKAMATSU في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي - بالضبط في عام 1937 - . وقد طورها بروس كمنكر عام 1984. لدرجة معها أضحت نظرية بديلة للأفكار المطروحة في نماذج التنمية الصناعية الغربية. ويتحدث أكاماتزو في هذا النموذج عن ثلاث مراحل، يمر بها البلد السائر في طريق النمو. وهي: **المرحلة الأولى** : **منحنى الاستيراد**، وهو يحدد تركيبة ونوعية مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد في ذلك البلد المعني، أي أنه يتجه نحو الاستيراد . وهذا بالطبع، سمة تغلب على المجتمعات النامية. **المرحلة الثانية: منحنى الإنتاج**، ويوضح مستوى تطور القوى الإنتاجية وتركيبية المنتجات في الاقتصاد. وهذا ينطبق على الدول السائرة في طريق التطور والنمو الاقتصادي. **المرحلة الثالثة: منحنى الصادرات**، حيث يوضح نوعية ومدى دينامية الصادرات بحسب نوع المنتج الذي يتم تصديره إلى الخارج . وهذا ينطبق على الدول المتقدمة، والتي تكون عمليات التنمية فيها مرتفعة. لذلك، تعتبر هذه المنحنيات



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

تأثيراً في المسارات التنموية لهذه البلدان، بالشكل الذي يجعلها، تجارب غنية يمكن للنموذج التنموي المقترح بالمغرب "النهل" الإيجابي من نجاحاتها المتعددة و"التلاقح" الفعال مع نماذجها المتجددة، خاصة على مستوى تنفيذ مضامينه وتنزيل مخرجاته.

أولاً، النموذج التنموي الياباني

بنت اليابان نموذجها التنموي المتطور نتيجة لتفاعل العديد من العوامل والتأثيرات الداخلية والخارجية. وبصفة عامة، بدأ تحديث اليابان عندما واجهت الغرب القوي في القرن التاسع عشر. ويمكن التأكيد على أن هذه النظرة ما زالت صالحة حتى في عالم اليوم. حيث، أن الدول النامية مطالبة بأن تتقدم تحت تأثير عوامل قوية كنتيجة لضغوط العولمة على وجه الخصوص.

فعملية التطور داخل مثل هذه الدول، يمكن أن نفهمها، كحالة للتفاعل الديناميكي بين نظم داخلية ونظم خارجية. وغالباً، ما تأتي الأفكار الجديدة والنظم مع مسميات أخرى، من قبيل: ميكانيزم السوق، الديمقراطية، فرض شروط من الخارج والممارسات الأفضل عالمياً...⁶ أي، إنها تأتي كأفكار رائدة وخلافة، نتيجة تضافر جهود كل الفاعلين، بما فهم الخارجيين، عبر الاستلهام الإيجابي من التجارب والممارسات الفضلى والأخذ النظري والعملية

مماثلة وصف لكل بلد من البلدان التي تقع في أي من هذه المراحل الثلاث، وأي منها يأتي متأخراً في النمو والتنمية، وأي منها يأتي كذلك في المراحل الأولى من عمليات النمو والتنمية في إطار "الإوز الطائر". وبتوضيح أدق، تعني نظرية "الإوز الطائر" -والذي يتم تصويره كسرب على شكل "V" - على أن عملية النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا تأتي اليابان على مستواها في مقدمة السرب، باعتبار أنها قائدة السرب. وتليها مجموعة السرب الأول، التي تضم كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ. ثم، السرب الثاني، ويشمل ماليزيا وتايلاند وأندونيسيا. أما السرب الثالث، فهو يضم فيتنام وكمبوديا. وتصل بين كل سرب، والذي يليه، مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه. وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة. كما يرى هذا النموذج، أن الدول الصاعدة (السرب اللاحق) تميل إلى الصناعات الأقل تقدماً، مقارنة بالدول التي تفوقها في التطور الاقتصادي (السرب السابق). مثلاً، كانت اليابان تستورد النسيج من بريطانيا. لتتحول بعد ذلك، وبالنظر إلى تقدمها الاقتصادي والتقني إلى منتج ومصدر له. أنظر كل من: بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية - دروس مستفادة -، رسالة مقدمة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص ص 41-42؛ كمال عايش، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، 2009، ص 1؛ محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص ص 155-158؛ محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا -كوريا الجنوبية- وفق نموذج "الإوز الطائر": دراسة حالة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد 13، السنة 2015، ص 133. وتجدر الإشارة، إلى كون السرب الثالث، والذي يحتل المراتب الأخيرة في مجموعة "الإوز الطائر"، ما يزال يتخبط في بعض المشاكل التي تعيق نهجه التنموي. الأمر الذي لم يحفزنا، على أخذه بعين الاعتبار كنموذج، يمكن أن يحتذى به، لا في التحليل، ولا في الممارسة.

⁶ كينيث شي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعتة اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 20.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام -دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



بالنماذج التنموية المتطورة والمثمرة. وكذا، نتيجة تفاعل وتجانس كل جوانب الفعل الإنساني داخل الدولة: اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وإدارياً.

أ- الجانب الاقتصادي

مع بلوغ اليابان نسبة نمو عالية، ثابتة لأكثر من ثلاثة عقود (1955- 1985) تبدلت صورتها جذرياً. فتحوّلت بسرعة مذهلة من دولة متخلفة تنتج تكنولوجيا مقتبسة من الغرب، لكي تباع بأسعار رخيصة، إلى دولة تنتج أرقى أشكال التكنولوجيا التي تضاهي، أحياناً، أفضل منتجات التكنولوجيا الغربية، وفي مختلف المجالات⁷. هكذا، ومع مطلع السبعينيات من القرن الماضي كانت اليابان تعيش مرحلة المعجزة الاقتصادية في مختلف مجالات الإنتاج والتسويق والتطور التكنولوجي.

علاوة على ذلك، شهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين كثافة هائلة للتوظيف المالي الياباني في جنوب شرق آسيا. وهي الكثافة، التي لعبت، لأمحالة، دوراً أساسياً في تغيير مستقبل دول هذه المنطقة أو ما عرف بـ"تجارب النمور الآسيوية" السبعة⁸.

كما أن من إرهاصات نشأة المعجزة التنموية اليابانية ما عرفه هذا البلد، على المستوى الاقتصادي، في أواخر الثمانينيات من القرن المنصرم من طفرة في المضاربة Speculative boom⁹، في إطار ما عرف بـ"اقتصاد

⁷ مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2002، ص 181-182.

⁸ وهي الدول التي تحوّلت خلال الفترة الممتدة من ستينيات القرن الماضي إلى السبعينيات منه إلى دول متقدمة، صناعياً واقتصادياً. وهي تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، الفلبين وماليزيا. وقد أطلق على هذه الدول، توصيف "النمور الآسيوية"، لتحقيقها معدلات نمو اقتصادي كبير. أنظر: مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الألفية في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، نونبر 2006، ص 292؛ وليد إبراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجاً، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، دمشق، السنة الجامعية 2014-2015، ص 53. يمكن الاطلاع على البحث كاملاً على الرابط التالي:

<http://mohe.gov.sy/Masters/Message/PH/%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%AF%20%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D9%81%D8%A9.pdf>

⁹ Robert J. Crawford, Reinterpreting the Japanese Economic Miracle, Harvard Business Review, January-February 1998, pp. 179-184.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة".



الفقاعة" أو اقتصاد البالون Bubble economy¹⁰. حيث، أدى ذلك إلى التفكير، وبغية تجاوز ما يعرف ب"العقود المفقودة"¹¹، من طرف متخذي القرار التنموي باليابان في إعطاء دفعة قوية لإنعاش النموذج الاقتصادي القائم. مع الرفع المتواصل، من خلال إيجاد صيغة فضلى للارتقاء التنموي الشمولي، من مقومات نموذج التنمية باليابان، وعلى شتى الأصعدة.

ومما عزز المعجزة اليابانية أيضاً، هو الربط الكمي بين سرعة إعادة التوزيع في القطاع الزراعي وسرعة النمو الاقتصادي لليابان. وكذا، توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة ومراعاة مسألة وجود أو غياب عوائق أمام إعادة التوزيع كعناصر مهمة في فهم النمو الاقتصادي على المدى الطويل¹². معلناً كل ذلك، عن انطلاقة جديدة وواعدة

¹⁰ حسب موسوعة ويكيبيديا، ف"اقتصاد الفقاعة" هو وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها، بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليه. وقتها يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية، في تشبيهه انتفاخ البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة أو البالون (الانهيار) وحدث هبوط حاد ومفاجئ في سعر هذه السلعة. كذلك، يقصد بهذا التعبير وصف بعض الاقتصادات التي تشهد رواجاً اقتصادياً كبيراً لفترات زمنية محدودة، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية متينة قادرة على توليد الدخل المنتظم والاستمرار في الرواج على أسس دائمة ومتواصلة. أنظر :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%A9_%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

Garber, Peter M. (1990). "Famous First Bubbles". *The Journal of Economic Perspectives*, 4 (2)pp . 35–54
"Lei, Vivian; Noussair, وكذلك
Charles N.; Plott, Charles R. (2001), Nonspeculative Bubbles in Experimental Asset Markets: Lack of Common Knowledge of Rationality Vs. Actual Irrationality . *Econometrica*, 69 (4)p. 831

¹¹ شهد مجتمع اليابان التقليدي تغيرات كبيرة بعد هزيمته في الحرب العالمية الثانية. وكانت الصناعة اليابانية تسيطر عليها في المقام الأول مجموعات الأعمال الصناعية والمالية، والتي تطورت إلى تكتلات الأعمال التجارية في النصف الأخير من القرن العشرين. وبحلول السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أصبحت اليابان القوة الكبرى في تصنيع السيارات والإلكترونيات في العالم. وقد تسببت "المعجزة الاقتصادية" لليابان في أواخر القرن العشرين في ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد إلى أعلى مستوى في العالم وأصبح لدى سكانها أطول عمر متوقع في العالم. حيث، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الياباني في الثمانينيات ينافس أو حتى يتجاوز العديد من الدول الغربية. وأصبحت البلاد أكبر دولة دائنة في العالم. وبحلول أواخر الثمانينيات شهدت اليابان "اقتصاد الفقاعة" الذي ارتفعت فيه أسعار العقارات والأوراق المالية جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الساخن (Overheated) في البلاد. وقد وصل اقتصاد الفقاعة في اليابان إلى ذروته في أواخر عام 1989. وبدأت أسواق الأسهم والعقارات المتضخمة في البلاد تنهار. وبحلول عام 1992، انخفض مؤشر أسهم نيكوي الياباني إلى 15 ألف نقطة من ذروته التي بلغت حوالي 40 ألف نقطة. وانخفضت أسواق العقارات في البلاد إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد. ومنذ عام 1989 تسببت الفقاعة في انكماش الاقتصاد الياباني على مدار عقدين كاملين. مما أدى لتسمية هذين العقدين "العقود المفقودة". أنظر : محمد النظامي، " أشهر ست فقاعات في العالم".

يمكن الاطلاع على المقال كاملاً في الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.elnozamy.com/>

¹² أوكازاكي تيتسوغي، معجزة اليابان.. كيف نهض العملاق الياباني بعد دمار الحرب العالمية الثانية؟، دراسة منشورة يومه 30 مارس 2018 على الرابط التالي : <https://www.nippon.com/ar/in-depth/a04003/?pnun=3#>

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



للمعجزة الاقتصادية اليابانية، بعد الخروج من أزمة الفقاعة وتبعاتها على الاقتصاد الياباني، من حيث الانكماش والركود.

بعد نجاح اليابان في تحقيق معجزتها الاقتصادية انصرفت إلى مساعدة الدول الآسيوية المجاورة. فقدمت لها مختلف أشكال الدعم الاقتصادي والمالي والتقني. إذ، شجعتها على الانفتاح الاقتصادي وتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة المفرط في السياسة الاقتصادية (الاقتصاد الموجه). وقد نجحت في تغيير مستقبل دول جنوب شرق آسيا أو ما عرف باسم تجارب النمور الآسيوية- السابقة الذكر- التي حذت حذو اليابان¹³. من حيث، استلهامها من هذا البلد الأخير، كل مقومات نهضتها الاقتصادية، وعلى رأسها التحول إلى الصادرات والتخفيض من معدلات الاستيراد. والوصول بالتالي، إلى المستوى الذي يفوق فيه حجم الصادرات نظيره من الواردات. الأمر، الذي يعود، وبلا شك، بالفائدة والنفع على ميزان المدفوعات¹⁴.

زيادة على ما سلف، سنجد أن من الجوانب الأخرى التي تبرز ريادة الاقتصاد الياباني، هو قدرة هذه الدولة على مواجهة الأزمات المالية المتصاعدة في "مجتمع المخاطر"، كما هو الشأن الحاصل في الأزمة العالمية لسنة 2008. إذ، ساعدت في هذا الشأن الإجراءات المتخذة من طرفها البنوك على إنشاء نظام مالي أكثر قدرة على المنافسة. وهو النظام الذي لقي نجاحاً نسبياً في خضم الاضطراب المالي الناشئ عن الأزمة المالية والاقتصادية ل 2008. لدرجة أضحى بإمكان التركيز الاستراتيجي أن يبشر ببدء إصلاحات إيجابية تعزز الكفاءة، المرونة والشفافية للبنان المالي العالمي¹⁵.

وعليه، فالاقتصاد الياباني على ضوء ذلك، هو اقتصاد متطور، يتسم بكل أشكال المرونة والابتكار والتنافسية. وكذا، القدرة الفائقة على التكامل والرفع المستدام من الإنتاجية. الأمر، الذي يجعل من اليابان دولة قائمة لسرب "الإوز الطائر" دولة رائدة بامتياز، ذات مقومات حقيقية للإقلاع الاقتصادي السريع، المثمر والملمم لدول جنوب شرق آسيا بصفة خاصة والدول التي تتطلع إلى اللحاق بركب البلدان المتقدمة بصفة عامة.

ب- الجانب الاجتماعي

تعد اليابان إمبراطورية لكنها تعمل كديمقراطية. وبالضبط، كديمقراطية اجتماعية أو كنموذج سياسي من الديمقراطية، يتوخى في عمقه جعل المجتمع مجتمعاً ديمقراطياً / اجتماعياً، وفق ثلاث قيم أساسية: الحرية والعدالة والتضامن.

لليابان قانون أساسي حديث، يضمن الكثير من الحقوق الأساسية للسكان، مثل الحق في العمل والحق في الصحة والحق في الثقافة. ويشكل إيجاد فرص العمل، من أهم أهداف السياسة الاجتماعية اليابانية.

¹³ مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، مرجع سابق، ص 308.

¹⁴ Pekka Korhonen, The Theory of the Flying Geese: Pattern of Development and Its Interpretations, Journal of Peace Research, Vol. 31, No. 1, 1994

¹⁵ كينيث كانج، مرتضى سيد، الطريق إلى تحقيق الانتعاش: وجهة نظر من اليابان هناك حاجة إلى استراتيجية لمسألتي السيولة والقدرة على السداد، التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008، ص 25.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



وتعمل الدولة مع الاقتصاد والبنوك معاً، للحد من مخاطر الحياة التي قد تواجه اليابانيين. ولدى الكثير من اليابانيين وظائف دائمة.

هكذا، يحصل الناس في اليابان على العديد من الخدمات ليس من الدولة، بل من الشركات. وهذا ما يجعل النموذج الاجتماعي الياباني نموذجاً فريداً من نوعه واستثنائياً يقوم بالأساس على تجويد حياة اليابانيين، وإدماجهم في "دولة الرفاه"، كنمط من أنماط "دولة الحكامة". وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة، وفق صيغة الدولة/القطاع الخاص في الأداء الوظيفي للتنمية الاجتماعية.

ينبني النموذج الياباني على مستوى السياسة الاجتماعية على محددات تتمثل في كون أن المرء يحتاج لوظيفة ثابتة¹⁶، وإلا فإنه لن يحصل على الكثير من الخدمات الاجتماعية. زيادة على ذلك، فإن عدم المساواة في المجتمع الياباني ليست كبيرة.

على مستوى الحماية الاجتماعية يحصل اليابانيون على راتب تقاعد أساسي قليل من الدولة. ولكن معظمهم يحصلون على راتب تقاعد محترم من صاحب العمل. كما أن مساهمات التقاعد ارتفعت في السنوات الأخيرة، لكون عدد كبار السن في تزايد مستمر.

أما بخصوص المسألة الصحية، تقوم الدولة بتمويل النظام الصحي، بما يشمل الرعاية الصحية للمؤمن عليه من خلال وظيفته، وغير المؤمن عليه كذلك. وتصل المساهمة الفردية في التأمين إلى 30 في المائة.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فالنظام التربوي الياباني، يعد أكثر عدالة وإنصافاً، بالمقارنة مع غيره. حيث، يلتحق جميع الطلاب تقريباً (98 في المائة) بعد التعليم إلزامياً بالتدريب المهني¹⁷.

ولقد لعب التعليم دوراً هاماً في الرفع من مقومات التجربة اليابانية، وجعلها من التجارب الرائدة والمفيدة للعديد من المجتمعات على صعيد التقدم التكنولوجي والصناعي، خاصة المجتمعات النامية أو التي في طريقها إلى التنمية. إذ، أثبتت التجارب أن النهضة اليابانية، إنما هي نتاج خالص للتعليم.

هكذا، يصبح للاهتمام بالرأس المال البشري الياباني الدور الريادي الحاسم في تعزيز دعائم دينامية التحول المعياري للبلد، وجعله، بلا شك، منطلقاً حقيقياً للرفع من مؤشرات النمو الاقتصادي وكسب رهانات التنمية الشاملة وتجلياتها المختلفة، بما فيها تلك المتعلقة بالجوانب السياسية والإدارية.

¹⁶ لدى 72 في المائة من اليابانيين، من سن 15 إلى 65 وظائف مدفوعة الأجر.

¹⁷ رغم العديد من المؤشرات الإيجابية، والتي ترسم عناصر "الاستثناء" في المنظومة الاجتماعية اليابانية، سنجد أن هناك بعض السلبيات، من قبيل كون فروقات الدخل في اليابان أعلى منها في ألمانيا -أقل منها في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية- . ويوجد الكثير من الفقراء في اليابان رغم غنى الدولة. أنظر: تم بتشولات، مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية: القيم التي تربطنا، ترجمة وليام جوزيف ورد، مؤسسة فريدريش إيبيرت، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص ص 10 - 83.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



ج-الجانب السياسي

ظل إنشاء برلمان ودستور على النمط الغربي هدفاً قومياً عاماً بالنسبة لليابان. وذلك حتى يمكن للغرب أن يتعامل معها بنوع من المرونة، وعلى قدم المساواة¹⁸. وهو الهدف المنشود الذي ما فتئ يتم العمل على ترسيخه في إطار ما يعرف بـ"الكوربوراتية الطبيعية"، السائدة في المجتمع الياباني، كمجتمع من المجتمعات المتميزة بتناسق وتكامل التاريخ السياسي والمجال الثقافي. وهو التناسق أو التكامل الذي يتم، أساساً، من خلال الجماعات الخاصة. وتبني دولة اليابان في نظامها السياسي على جملة من الأفكار المعيارية والحقوقية المتطورة للديمقراطية الاجتماعية. هذه الأخيرة، ما فتئ يكرسها الحزب المحافظ، باعتباره الحزب الذي يستحوذ على الحياة السياسية باليابان، ومنذ عقود من الزمن¹⁹.

بشكل عام، ومن خلال العديد من المؤشرات: الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقيمية يتضح، بشكل جلي، أن اليابان نجحت منذ الحرب العالمية الثانية أن تختار لنفسها منهاجها الخاص للتنمية يحافظ، أساساً، على مناخ الاستقرار السياسي والاجتماعي. وهو المنهاج الذي سعى إلى إيجاد أشكال جديدة للممارسة الديمقراطية، مستقاة من تقاليد الثقافات الآسيوية، وليس نسخاً مشوهة ومقتبسة عن الأشكال الديمقراطية المطبقة في الدول الغربية. ولا يكتفي الشعب الياباني في عصر العولمة، باحترام قيمة الثقافة التقليدية، بل يدعو الآخرين إلى احترام ثقافتهم الأصلية، ورفض القبول بفكرة الثقافة الواحدة من موقع الشعوب التي فقدت هويتها الأصلية، تحت ستار وحدة الثقافة الكونية²⁰.

فتكون بذلك، اليابان، وعلى صعيد منظومتها السياسية، قد تمكنت من بناء نموذج للديمقراطية ينمي، وبكل حرية، روح الإبداع. مع الحرص الأكيد على الحفاظ على مقوماته الثقافية التي تجعل منه مجتمعاً راقياً رقي حضارته المتجذرة في التاريخ.

د-الجانب الإداري

بشكل عام، ينبني النموذج الإداري الياباني، على مجموعة من القواعد والدعائم الصارمة، يمكن إجمالها فيما يلي²¹:

- الأولوية للعنصر البشري: فبالرغم من التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي حققته اليابان فيما يتعلق بالعمليات الصناعية وأساليب ووسائل الإنتاج، وما يتضمن ذلك من استخدام أجهزة "الروبوت Robot" في العمليات الصناعية وغير الصناعية، ما زال الإنسان العامل هو محور اهتمام الإدارة اليابانية، وهو قلبها النابض وعمودها الفقري؛

¹⁸ كينيثشي أونو، مرجع سابق، ص 76.

¹⁹ تم بتشولات، مرجع سابق، ص ص 10 - 81.

²⁰ مسعود ضاهر، مرجع سابق، ص 37.

²¹ منير صحراوي، بحث حول الإدارة اليابانية، دراسة منشورة في مدونة السراج المنير يوم الثلاثاء 26 مايو 2015 على

الرابط التالي : https://100mounir.blogspot.com/2015/05/blog-post_50.html



-الاهتمام الشمولي بالموظف: لا يهتم المدير الياباني بالجانب العملي من حياة الموظف فقط، وإنما يهتم أيضاً بالجانب المتعلق بحياته الخاصة. من منطلق أن الإنسان كيان متكامل لا يمكن تجزئته، وأن كلا الجانبين في حياته يؤثر في الآخر؛ فالموظف الذي يعاني من بعض المشاكل الخاصة في حياته الأسرية، من المتوقع أن ينعكس ذلك، وبشكل مباشر على عمله، من خلال انتظامه في العمل واهتمامه به، وتركيزه على الأداء وعلاقاته بالآخرين. ولذلك، فإن المدير الياباني، يحرص على الاهتمام بالمشاكل الخاصة لموظفيه قدر اهتمامه بمشاكل العمل، بل، أن الناحية الأولى، تعتبر من بين الجوانب الهامة التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم أدائه؛

-الثقة المتبادلة بين الموظف والإدارة: أو الثقة المتبادلة بين الفرد والمنظمة التي يعمل فيها، بما يخلق في نفس الفرد حافزاً قوياً نحو العمل. ويتمثل ذلك، في انضباطية العامل الياباني مقارنة بغيره. حيث، تثبت الإحصائيات أن نسبة التغيب عن العمل ضئيلة جداً. إذ، تبلغ 1.95 في المائة، وكذلك الاستمتاع بالإجازات. وتنعكس الثقة كذلك، في حسن الأداء وزيادة الإنتاجية وفي تعزيز الرقابة الضمنية والذاتية؛

- نظام التوظيف مدى الحياة: فعندما تبدأ حاجة الإدارة في إحدى الشركات إلى تعيين عاملين، فإنها تقوم بالاتصال بالجامعات والمدارس الثانوية الصغيرة لمعرفة أسماء الخريجين الجدد الراغبين في العمل. حيث تقوم الإدارة باختيار الأفراد اللازمين وفقاً لاختبارات يمرون بها. وعند قبول أولئك العاملين الجدد تبدأ رحلة جديدة، اعتماداً على الرؤى والأفكار المتولدة عن نظام التوظيف مدى الحياة؛

- تكريس التدريب المستمر: إن تطبيق سياسة ضمان العمل مدى الحياة للموظف، يحتم على المنظمات اليابانية ضرورة العناية بالتدريب المستمر الذي يشمل كل فرد في المنظمة، من بداية حياته العملية حتى نهايتها؛ - سياسة تفضيل الإمام العام على التخصص المحدود: تؤمن الإدارة اليابانية بأن التخصص الدقيق في مسار وظيفي معين يقلل من الولاء التنظيمي، ويسهل على الفرد مهمة الانتقال من منظمة لأخرى. أما الإمام العام وعدم التخصص الدقيق من ناحية معينة يزيد الولاء التنظيمي، ويجعل مرونة الحركة الوظيفية أسهل داخلياً عنها خارجياً. كما يسهل من مهمة التنسيق والتعاون الداخلي في المنظمة؛

- نظام تحفيزي للأجور والترقية: تحدد الأجور في النظام الإداري الياباني على أساس نوع الدراسة والشهادة الحاصل عليها الموظف. أما بالنسبة لنظام الترقى، فالاعتبار الأول هو مدة الخدمة والسن الأكبر. بالإضافة إلى مستوى الأداء والمهارة. وذلك، انطلاقاً من أن طول المدة يعطي الفرصة أكثر لاكتساب الخبرة والمعرفة المتنوعة في مجال العمل؛

- نظام تشاركي في اتخاذ القرار: يعتبر اتخاذ القرار، بطريقة المشاركة، من أهم الخصائص التي تميز الإدارة اليابانية. بحيث، يتم إشراك كل من سيتأثر بهذا القرار. وهذا، بدوره يعني تحمل المسؤولية، من قبل من يشارك في ذلك. ثم، الوصول إلى القرار الأفضل وتحقيق الولاء لهذا القرار بقبوله، والعمل على تنفيذه بشكل جيد. وهذا، ينعكس على مدى نجاح القرار وموضوعيته. ومن أهم القنوات التشاركية، فيما يخص اتخاذ القرار، والتي تعتمد عليها الإدارة اليابانية في تحقيق أهدافها هناك: الاتصالات المفتوحة والمكثفة، نظام الاقتراحات،

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



اللجان المشتركة، نظام الشكاوى والتظلمات، المقابلات الودية أثناء العمل، جماعات الرقابة على الجودة ونظام التقارير...؛

-المسؤولية الجماعية: بالرغم من أن التنظيم الياباني يأخذ بالكثير من المبادئ الكلاسيكية في التنظيم، سواء في تجميع أوجه النشاط أو في التحديد الرأسي الواضح لعلاقات السلطة والمسؤولية، إلا أن أهم ما يميزه عن التنظيم الكلاسيكي هو أن تحديد السلطات والمسؤوليات لا يكون على أساس فردي، وإنما على أساس جماعي. ومن ثم، فإن وحدة البناء في التنظيم هي الجماعة وليس الفرد؛

-أنسنة الإدارة: أي توفير أجواء المناخ التنظيمي العائلي، من قبيل الألفة والمودة وإبراز اهتمام الإدارة بالموظفين واهتمام الموظفين ببعضهم البعض وعدم الأنانية والاعتقاد في قوة الجماعة. ومن ثم، فإن هذه الأجواء تبعث في الفرد الشعور بالأمن والطمأنينة واهتمام الآخرين، بما ينعكس إيجاباً على المناخ التنظيمي. وبالتالي، الرفع من الإنتاجية؛

- التوسل بـ "نظرية Z": يشكل النموذج الياباني في الإدارة نموذجاً رائداً ما فتئ يحتذى به في العديد من بلدان المعمور، بما فيها حتى المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية، والتي عملت على استحضار في مؤسساتها الإدارية، خاصة الصناعية منها، مقومات وأسس "نظرية Z"، لصاحبها وليام أوتشي William Ouchi، والتي تركز على ثلاث دعائم رئيسية، وهي:

*أولاً، إيلاء العناية اللازمة للعاملين في الإدارة / المؤسسة، من حيث إبعادهم عن أجواء الاحتراق الوظيفي، أي كل أشكال الضغط وإرهاق العمل وتحفيزهم مادياً ومعنوياً، وتوفير لهم الأمان والاستقرار في العمل. مع إشراكهم المستمر في اتخاذ القرار؛

*ثانياً، رفع رهان الجودة، أي تجويد الفعل الإداري، عبر وضع سياسات شمولية واضحة تحرص على تطوير الأداء الوظيفي للعاملين. وكذا، ضمان التحكم الصارم في المعلومات؛

*ثالثاً، أنسنة علاقات العمل، من حيث الاهتمام بالعامل الإنساني في الإدارة والحرص على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الخاصة بالعاملين الموظفين.

وبذلك، يمكن التأكيد على كون هذا النموذج الإداري الياباني، بهذه المقومات والدعائم، من النماذج الفضلى لحكامة إدارية جيدة تساهم بشكل فعال في تنمية المجتمع الياباني. الأمر، الذي يجعل من الاقتداء به، والسير على منواله مسألة من الأهمية بمكان، خاصة بالنسبة للدول والمجتمعات التي ترنو إلى اللحاق بركب الدول المتقدمة / المتوهجة تنموياً كالمغرب.

عموماً، وبخصوص الاستفادة من التجربة الريادية للنموذج الياباني ينبغي على المغرب الارتكاز على مسألة التعليم وجعلها قاطرة حقيقية لبلوغ مرامي "دولة الرفاه". حيث، أن سبب تقدم المجتمع الياباني مرده، بالأساس، إلى تحقيق نقلة نوعية في منظومته التعليمية. وما يرتبط بها من بحث علمي وتعليم عالي ومحو للأمية وإغناء للمكتسبات الإدراكية، التقنية والرقمية خصوصاً على صعيد مجتمع المعرفة (أي الارتقاء كذلك بـ "دولة المعرفة"، بوصفها نمط آخر من أنماط "دولة الحكامة").



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

في هذا السياق، سنجد أن من المحاور الكبرى لإحداث التحول العميق على صعيد مغرب الغد، ومن المرتكزات الرئيسة للنموذج التنموي الجديد من أجل تحقيق الطموحات والأهداف الأساسية التي ينشدها هناك المحور المتعلق بتعزيز الرأسمال البشري، وجعله أكثر استعداداً للمستقبل. وذلك، من خلال تبني العديد من الاختيارات الاستراتيجية، والتي يأتي على رأسها توفير تعليم ذي جودة للجميع، وإحداث نهضة حقيقية للمنظومة التربوية، على غرار التجربة اليابانية في هذا الصدد. وذلك بغية الوصول إلى مدارك الإقلاع التنموي الشامل.

ثانياً، النموذج التنموي الكوري

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية تم تقسيم كوريا إلى قسمين: كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية. ثم، ما لبثت الحرب الكورية، أن قامت بين الدولتين. وهي الحرب التي استمرت حتى عام 1953. وبعد الحرب، بدأت كوريا الجنوبية التي كانت دولة متخلفة في ذلك الوقت، بإعادة بناء اقتصادها، وعبره إعادة بناء نموذجها التنموي ككل، معتمدة على استثمار المورد البشري بطريقة صحيحة. وكذلك، استثمار الظروف الاقتصادية المحلية والدولية.

وكان لتدخل الدولة في الاقتصاد الدور الأكبر في نقل الاقتصاد الكوري إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة في العالم، خصوصاً بعد أن تمكنت كوريا الجنوبية من اجتياز، وبكل سلاسة، الأزمة المالية الآسيوية عام 1997. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الكوري محط أنظار معظم الاقتصاديين ورجال الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي، في كافة أنحاء العالم. وخصوصاً من قبل اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذين رأوا فيه نموذجاً يجب على الدول النامية السير على خطاه والاقتراء به، إذا ما أرادت تحقيق التنمية الاقتصادية والوصول إلى ما حققته كوريا الجنوبية على مستوى نمط "دولة الإنتاج" كنمط من أنماط "دولة الحكامة".

وعلى ضوء ذلك، استطاعت كوريا الجنوبية أن تحول تأخرها السابق في مؤشرات التنمية إلى تطور ملحوظ، وفي شتى الأصعدة. ولتصبح، وفي وقت قصير، دولة رائدة: اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وإدارياً.

أ- الجانب الاقتصادي

استطاع الاقتصاد الكوري استثمار الأوضاع الداخلية والخارجية التي أحاطت به خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، للخروج من دائرة الدول المتخلفة والدخول في دائرة الدول المتطورة. لكن عوامة الاقتصاد، وارتفاع نسبة الانفتاح على العالم الخارجي، قد قادت الاقتصاد الكوري الجنوبي، ومعه بقية دول شرق آسيا، إلى الأزمة المالية سنة 1997. بيد أن الاستفادة من القروض والاستثمارات الأجنبية وتحويل معظمها إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات- "دولة المعرفة" كنمط من أنماط "دولة الحكامة"- أدى إلى العودة نحو مسار النمو والتطور مرة أخرى²². الأمر، الذي يجعلنا نطلق على النموذج الاقتصادي الكوري، بل النموذج التنموي برمته

²² عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965 - 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 18 ، أبريل 2006 ، ص 48 .

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



لكوريا الجنوبية، عدة توصيفات، من قبيل: النموذج "المنبعث من الرماد"، النموذج "المعقلن" للاستدانة، النموذج "المجابه للصدمات"...

زيادة على ذلك، نجد أن من أسباب نجاح التجربة الكورية اقتصادياً، هناك العناية الكبيرة التي أولتها الدولة لقطاع الصادرات، في إطار نمط "دولة الإنتاج".

كما أن الحكومة الكورية اتبعت خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، سياسة حمائية صريحة، واتخذت إجراءات صارمة لحماية الإنتاج المحلي.

بالإضافة إلى ذلك، حرصت الدولة على تجنب الوقوع في فخ الديون الخارجية. وذلك، عن طريق تخفيض حجم فجوة الموارد، من خلال تشجيع الادخار المحلي. وقد نجحت في ذلك، إلى حد بعيد. حيث، بلغ معدل الادخار المحلي 36 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995. علاوة، على اتباع سياسة واعية لتشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليهما، وتهيئة المناخ المناسب لها²³.

هكذا، استطاعت كوريا تحقيق التنمية الاقتصادية بنجاح اعتماداً على اقتصاد السوق، كطريق للتنمية الاقتصادية. هذا القدر من النمو لم يكن ليتحقق بدون عمل شاق، ودؤوب، وعلاقات قوية ومتينة مع الدول الرأسمالية والانفتاح على الأسواق العالمية. فقد لعب التصدير (ولا يزال) دوراً محورياً في عملية التنمية الاقتصادية التي أحدثتها كوريا.

هناك العديد من الدول التي نهضت من الحروب التي أهلكتها ودمرت بنيتها التحتية، بفعل تكاتف الجهود بين الحكومات والمواطنين- ترسيخ نمط "دولة المواطن"-، بالدرجة الأولى، في ظل تبني خطط واستراتيجيات اقتصادية طموحة. ومن هذه الدول، هناك لا محالة كوريا الجنوبية. فقد استطاعت تلك الدولة الصغيرة، بالمقارنة بغيرها من الدول تحقيق ما يمكن تسميته "المعجزة الاقتصادية الكورية"، نظراً للفترة القصيرة التي استغرقتها عملية التحول من دولة نامية فقيرة إلى دولة صناعية متطورة. فقد تحول الاقتصاد الكوري من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متطور، يقوم على المعرفة التكنولوجية- المواءمة بين نمطي "دولة الإنتاج" و"دولة المعرفة"-.

وأعطت الحكومة الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية، مما انعكس على الصادرات الكورية بالإيجاب، بشكل كبير. وأسهم في نقل كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم إلى أكثر قواها الصناعية الواعدة²⁴.

بصفة عامة، إن عناصر القوة في الاقتصاد الكوري كانت عناصر حقيقية، تم بناؤها بأساس قوي، من خلال الاستفادة من الظروف المحلية والعالمية التي كانت سائدة أثناء مرحلة التطور والتنمية.

كما أن الدور الكبير الذي لعبته وتلقبه الدولة، من خلال تدخلها في الحياة الاقتصادية قد نجح في تهيئة بيئة صحية للاستثمار والنمو. بالإضافة الى ذلك، تأكد، وبالملموس، أن النمر الكوري لم يكن نمراً من ورق،

²³ رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000.

²⁴ سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية - دروس مستفادة-، بحث استكمال لمتطلبات

الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2017، ص 2.



كما أطلق عليه بعض الكتاب إبان الأزمة المالية الآسيوية. والدليل على ذلك، الأرقام المهمة التي تم تحقيقها في المجال الاقتصادي.

وقد استطاع الاقتصاد الكوري استثمار المورد البشري-في إطار تركيز دولة كوريا الجنوبية على نمط "دولة التمكين" على وجه الخصوص-، باعتباره أهم مورد متوفر لديه²⁵. في هذا السياق، لعبت اليد العاملة الكورية دوراً حاسماً في إنجاح التجربة التنموية الكورية. ففي ظل غياب الموارد الطبيعية وضيق المساحة الجغرافية وشح الرأسمال المادي، راهنت القيادة الكورية على الرأسمال البشري كمورد للتنمية. فاستثمرت بكثافة منذ البداية في التعليم ومدارس التكوين المهني، لتطوير إنتاجية عمالها وتحسين مهاراتهم لمواكبة التطورات التكنولوجية التي واكبت عمليات التصنيع السريع²⁶.

بشكل مختصر، مرت تنمية الاقتصاد الكوري الجنوبي بعدة مراحل. وذلك ابتداء من مطلع الستينيات من القرن الماضي حتى الوقت الراهن. ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى أربع: وضع أسس التنمية، تطوير الصناعات الثقيلة والكماوية، التصحيح الهيكلي الصناعي، عولمة القطاع الصناعي الكوري.

ويمكن القول، على ضوء ذلك، أن النجاح الكوري الجنوبي في المجال الاقتصادي كان بفضل ميكانزمات وعوامل، وعلى رأسها: اتباع سياسة التنوع الاقتصادي، الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي، استقطاب الاستثمارات الأجنبية، إقامة المجمعات الصناعية. وأخيراً، دور العامل الخارجي. إذ، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تنمية كوريا الجنوبية.

وعموماً، تبين التجربة الكورية أهمية المرونة في كل من التخطيط وإدارة سياسات العمل²⁷. حيث، استطاعت كوريا الجنوبية، وعبر ذلك، أن تبني لنفسها، وبجدارة وتميز، نموذجاً اقتصادياً متطوراً ورائداً، شكل بحق قاطرة لنموذجها التنموي ككل.

ب-الجانب الاجتماعي

لم يقتصر التطور الكوري على المجال الاقتصادي- "دولة الإنتاج"-، بل امتد إلى كل نواحي الحياة الأخرى، بما فيها المجال الاجتماعي- "دولة الرفاه"- . في هذا الشأن، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 62.6 عاماً خلال الفترة 1970-1975 إلى 75.5 عاماً خلال الفترة 2000-2005. فيما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 43 طفل لكل 1000 طفل عام 1970 إلى 5 أطفال لكل 1000 طفل عام 2002. كما انخفض أيضاً معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 54 طفل لكل 1000 طفل إلى 5 أطفال لكل 1000 طفل أيضاً. فيما بلغ

²⁵ عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق، ص 64 .

²⁶ عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، دراسة منشورة يومه 24 يونيو 2013 بموقع مركز الجزيرة للدراسات على الرابط التالي :

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/06/201362411828829138.html>

²⁷ محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا -كوريا الجنوبية - وفق نموذج "الإوز

الطائر" : دراسة حالة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد السابع ، العدد 13، السنة 2015 ، ص 130 .



الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.5 في المائة عام 1990²⁸. وارتفعت، عبر ذلك، وبشكل ملحوظ، نسبة الإنفاق على التعليم من الميزانية. إذ، انتقلت من 2.5 في المائة عام 1951 إلى أكثر من 23 في المائة في بداية الثمانينيات من القرن الماضي²⁹. وبذلك، يمكن القول أن من أسباب نجاح النموذج التنموي الكوري هو الاهتمام الفائق الذي أولته الدولة للاستثمار في الموارد البشرية، من زيادة مخصصات الإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي. مما أدى إلى تطور ونمو إنتاجية العمل³⁰. وبالتالي، نستطيع التأكيد على أن التنمية الاجتماعية هي السبيل "السهل" لتحقيق النمو الاقتصادي، وفق المنظور الاستراتيجي الكوري البعيد الأفق والواضح الرؤية. نقطتين من نقاط قوة النموذج الاجتماعي الكوري، هما المتمثلان: أولاً، في الأخذ بمبدأ "عودة التجربة" والاستفادة من الخبرات السابقة واستخلاص العبر والدروس في مواجهتها للمخاطر الواقعة أو المحتملة- "دولة حكامة المخاطر"- . وثانياً، الارتكاز على استخدام آليات الذكاء الاصطناعي- "دولة المعرفة"-، كما هو الشأن الذي وقع بخصوص الجانب الصحي عند تفشي جائحة كورونا في العالم بأسره . حيث يعزو عدد من المراقبين والباحثين جزءاً كبيراً من النجاح الذي حققته استراتيجية الاستجابة الوبائية للكوريين الجنوبيين في مواجهة فيروس كورونا المستجد، إلى التعلم الجاد من الخبرات السابقة التي اكتسبها أثناء تعاملهم مع أزمات صحية أخرى³¹. مما يبرهن باللموس على أن كوريا الجنوبية هي "دولة تدبير المخاطر" - كنمط من أنماط "دولة الحكامة"- بكل شفافية ونجاعة.

كما أن حكومة كوريا الجنوبية اعتمدت في تدبيرها لجائحة (كوفيد-19) على استراتيجية للاستجابة الوبائية ارتكزت على جملة من الإجراءات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي -أو تبنيها لنموذج صحي "ذكي"- من قبيل: زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، اتخاذ نظم الإنذار المبكر للأمراض والأوبئة، التوسع في إجراء الاختبارات، التوسل بنظام ذكي للحجر الصحي، تصميم خرائط الانتشار، تشخيص وتصنيف فئات الإصابة، توظيف التطبيقات والروبوتات الذكية، تحسين خدمات "النقل الذكي"، الانتهاء من إنشاء مراكز المدن الذكية ... ولتقدم بذلك، كوريا الجنوبية للعالم - من خلال الأخذ بمبدأ عودة التجربة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي - نموذجاً صحياً فريداً من نوعه، في كيفية الاستفادة من الخبرات السابقة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي لانتشار الفيروس، من دون أن تفرض الإغلاق الشامل في البلاد، حيث اكتفت فقط بفرض بعض حالات الإغلاق الجزئي وإجراءات التباعد الاجتماعي الموصى بها... كما أنه النموذج الذي قام في

²⁸ عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق، ص 54 .

²⁹ Kownkai sun , Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui , Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing , 2001.

³⁰ رمزي زكي، مرجع سابق .

³¹ كالملازمة التنفسية الوخيمة "SARS" التي ظهرت لأول مرة في قارة آسيا في فبراير من عام 2003، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية "MERS"، التي عرفت أيضاً باسم "إنفلونزا الإبل"، وتم اكتشافها في السعودية عام 2012، وانتشرت على نطاق واسع في كوريا الجنوبية اعتباراً من مايو 2015 .

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



جوهره على مبدأ الشفافية بين الحكومة والمواطنين، واستطاع التوصل إلى نقطة توازن بين حماية الخصوصية وتفعيل تحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في الطوارئ الصحية³². وبشكل عام، كان للأبعاد الاقتصادية الدور الريادي في إنجاح مقاصد النموذج الاجتماعي الكوري من خلال تحقيق مجموعة من الإنجازات، في سياق "دولة الرفاه" و"دولة التمكين" كنمطين من أنماط "دولة الحكامة"، من قبيل³³:

-التقدم في نظام الرعاية الصحية والطبية. حيث، ارتفعت نسبة التأمين الصحي إلى 96.97 في المائة مع حلول سنة 2002؛

- تقديم نظام للمعاش هو المعاش القومي، والذي يهدف إلى توفير مستوى من الضمانات للفئة القادرة على أداء الأنشطة الاقتصادية في حالة حدوث أزمات اقتصادية. وهو النظام الذي طبق لأول مرة سنة 1988؛

-الاهتمام بشؤون المرأة في مختلف الميادين، من تعليم ومشاركة سياسية وتسهيل حصولها على الوظائف الحكومية ودعم النساء العاملات.

ج-الجانب السياسي

لمواصلة الأفق التنموي بكوريا الجنوبية تم تبني إصلاح سياسي عميق منذ نهاية السبعينيات من القرن المنصرم. وهو الإصلاح الذي ساهم في توسيع مداه وجود تعددية حزبية حقيقية، بالشكل الذي جعلها تبلور مدارك التنمية السياسية وتسرع من وتيرة التحول الديمقراطي بالبلد. تلك التعددية، تم تقوية دعائمها الحاسمة، من خلال إشراك فعلي وفعال للأحزاب في مسارات إعداد السياسات العمومية وصياغة الاقتراحات الأكثر نجاعة بخصوصها.

فالحزب الديمقراطي للألفية الجديدة مثلاً، ركز في أبعاده السياسية على المبادئ التالية³⁴:

-زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة؛

-تحسين مستوى العمال والطبقة المتوسطة؛

-إزالة الحواجز أمام الأنشطة والمبادلات الاقتصادية.

على ضوء ذلك، فالمكون السياسي لعب دوراً محورياً في ترسيخ كل تجليات التنمية الاجتماعية وأسس النمو الاقتصادي، وتيسير عوامل الدفع بكوريا الجنوبية نحو مصاف الدول المتقدمة.

³² إسلام حجازي، دروس التجربة الكورية في مواجهة الموجة الجديدة لكورونا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دراسة منشورة يومه الثلاثاء 1 شتنبر 2020. يمكن الاضطلاع عليها كاملة على الرابط التالي:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5781>

³³ المركز الديمقراطي العربي، أثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، دراسة منشورة يومه 20 يونيو

2017 على الرابط التالي: <https://democraticac.de/?p=47245>

³⁴ شادية فتحي، محددات عملية صنع السياسة العامة في كوريا، ضمن: الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية، كمال المنوفي (تحرير) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية ، 2006 .



علاوة على الدور الهام للفاعل السياسي في السيرورة التنموية الكورية شكلت عوامل سياسية أخرى عناصر للرفع الإيجابي من مقومات النموذج السياسي الفريد بكوريا الجنوبية. وهي العوامل المرتبطة بالإصلاح السياسي الذي ارتكز في عمقه على المحاور الرئيسية التالية³⁵:

- العمل على مراجعة النظام الانتخابي القائم، بالشكل الذي يجعله يتجاوز بعض الاختلافات الإقليمية؛
 - الحرص على إيجاد أحزاب سياسية، وطنية ذات ولاء قوي للوطن، وليس للأفراد أو الحكومات؛
 - خلق التوازن بين السلطات الثلاث: القضائية، التشريعية (المجلس الوطني)، التنفيذية (رئيس الدولة)؛
 - تفعيل دور الأحزاب في إيجاد مؤسسات سياسية تمارس وظائفها، وفق صيغ تعاونية. وبذلك، فاشتراطات الإصلاح السياسي الذي تم تبنيه بكوريا الجنوبية هي اشتراطات داعمة للفعل التنموي. الأمر، الذي يجعل مدخلات الإنجاز السياسي منطلقاً لا محيد عنه لتحقيق مخرجات الإنجاز التنموي المرتفع.
- #### د-الجانب الإداري

بنت كوريا الجنوبية نموذجها التنموي عموماً على مسألة التخطيط. حيث ما فتئت الدولة تلعب دوراً حاسماً وريادياً في عملية التنمية. كل ذلك، في ظل إرادة سياسية صلبة وثابتة تعتمد التخطيط البعيد المدى والسياسات التنموية السليمة والملائمة للواقع الكوري.

في هذا السياق الاستراتيجي المرتكز على التخطيط، تم بناء نموذج إداري كوري بيروقراطي رائد. إذ، يعود نجاح التجربة التنموية لكوريا، في جزء كبير منه، إلى الدور الذي لعبه الموظفون الحكوميون في مجلس التخطيط الاقتصادي ومكتب التنسيق والتخطيط ووزارتي المالية والتجارة. حيث، أنشئت وحدات التخطيط والتسيير في كل وزارة.

وقد تشكلت هذه النخبة الإدارية من ذوي التعليم العالي، والذين كانوا يحملون شهادات عليا من جامعات محلية، وأخرى خارجية رائدة على المستوى العالمي. وكانت لديهم رؤية اقتصادية واضحة. وكانوا يسهرون على التخطيط وتحديد الأهداف والخطوط العريضة وتطبيق الاستراتيجيات لحل مشكلات التنمية والتعليم والقضاء على الفقر، وبناء اقتصاد حديث وبنية صناعية وتكنولوجية متطورة وتحديث البنية التحتية وتحسينها وتحضير الصناعة الكورية لدخول الأسواق العالمية وتحويل البلد إلى قوة اقتصادية وتجارية عالمية³⁶.

فأصبحت على ضوء ذلك، البيروقراطية الإدارية بكوريا الجنوبية عاملاً مهماً من عوامل الارتقاء الشمولي بالتنمية، في شتى تجلياتها: اجتماعياً، اقتصادياً، قيمياً... فنكون هنا، أمام بيروقراطية إدارية أكثر نجاعة وفعالية، تساهم، لا محالة، وعبر إواليات صارمة، من قبيل: التراتبية الإدارية، سيادة النظام والقانون، الخضوع إلى العلمية وتمركز وحدات الإنتاج والمنظمات بشكل أكثر من اللازم، وفق استخدام ماكس فيبر Max Weber للبيروقراطية، في تحقيق اشتراطات إقلاع تنموي "منتج" و"ريادي".

³⁵ محمود سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، سنة 2001.

³⁶ عبد الرحمن المنصوري، مرجع سابق.



عامل آخر من عوامل تطور النموذج الإداري الكوري، وعبره، النموذج التنموي في شموليته، هو ما يمكن تسميته بـ "قمة العزيمة في التجاوز والوصول"، تجاوز الإخفاق والوصول إلى النجاح.

فما نطلق عليه اليوم، المعجزة الكورية، ليس إلا تعبيراً عن مدى الجهد والإرادة التي يمتلكها هذا الشعب. فما حدث ليس عملاً خارقاً، ولكنه حصيلة جهد ومثابرة وصبر وإصرار لم يسبق له مثيل³⁷.

فالريادة بذلك، تعتبر نتاجاً خالصاً لقمة العزيمة في التجاوز والوصول، والعمل الدؤوب على تحريك دواليب الدولة في الاتجاه السليم. ومنها على وجه الخصوص الإدارة، والتي تعد في هذا السياق، قاطرة مهمة يتم، على مستواها، توفير الأرضية المناسبة للتحويلات الهيكلية والبنوية العميقة للدولة والمجتمع معاً.

عموماً، وفيما يتعلق بالأخذ المعياري من تجربة كوريا الجنوبية في التنمية، يمكن القول أن المغرب، ينبغي عليه، أن يمتح منها، قدرتها "العجيبة" على مجابهة الصدمات، وإرساء عبر ذلك، دعائم "دولة تدبير المخاطر"، بوصفها نمط من أنماط "دولة الحكامة". فكوريا الجنوبية، شأنها شأن بقية دول النمور الآسيوية، وبتوفرها على آليات "المقاومة" الخاصة بالتخلص من التداعيات السلبية للأزمة المالية التي ضربتها، ومن خلالها العالم بأسره، سنة 1997، بنت على ضوء ذلك، نموذجاً تنموياً رائداً، نموذج مقاوم للصدمات، ونموذج قادر أن يستعيد عافيته بسرعة وبقوة، وفي شتى المجالات. باختصار شديد، نموذج ريادي ومتميز، يمكن لجميع الدول النامية، ومنها الدول الصاعدة بالمغرب الاحتذاء به، والسير على خطاه بدون أدنى تردد.

فما يمكن أن نستخلصه من النموذج التنموي الكوري، الاقتصادي منه على وجه الخصوص، هو كيف استطاع إرجاع قاطرة النمو إلى مسارها الطبيعي. فما حدث للاقتصاد الكوري يمكننا، أن نشبهه بقطار منطلق بسرعة كبيرة، ثم تعرضت بعض عرباته للخروج عن السكة، فتوقف إلى أن أصلح الخلل، ثم عاود الانطلاق مرة أخرى. وفي هذا، درس بليغ للدول النامية، أن لا تستسلم للأزمات، وأن تستثمرها لإيجاد سبل النجاح³⁸.

كما يمكن للمغرب، أن يمتح من الريادة التنموية الكورية مسألة الأخذ بمبدأ عودة التجربة على مستوى حكامه المخاطر بشكل عام، كما برز ذلك في حرص كوريا الجنوبية في تدبيرها لجائحة كورونا على الاستفادة من التجارب السابقة. وذلك كله في سياق فهمها الاستخلاصي للمخاطر. وهو الأمر، الذي نستطيع التأكيد على أهميته، في إطار ما يمكن أن نعتبره، تحصيل النموذج التنموي الجديد بالمغرب، وجعله في منأى عن الصدمات الناشئة بحكم أننا أصبحنا، كما يؤكد ذلك، أولريش بيك Ulrich Beck، نعيش تحت رحمة "مجتمع المخاطرة"، عبر الرفع من مقومات مجابته لها، ومواصلة طريقه نحو النماء بكل ثقة وعزيمة.

كما يمكن للمغرب، الأخذ من التجربة الكورية على مستوى الحماية الاجتماعية، باعتبارها ورش كبير أعلن عنه لمواكبة محاور النموذج التنموي المقترح. حيث، استطاعت هذه الدولة، وبكل جدارة، تحقيق التغطية الصحية الشاملة لمواطنيها، في السنوات الأولى من الألفية الثالثة.

³⁷ سعيد كامل فخري الدهشان، مرجع سابق، ص 2.

³⁸ عدنان فرحان عبد الحسين، مرجع سابق، ص 64.



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

ثالثاً، النموذج التنموي السنغافوري

نجحت سنغافورة بعد انفصالها عن ماليزيا في العام 1965 في تحويل بلدها من دولة ضعيفة إلى دولة قوية. ولتصبح، حسب البعض "جزيرة أسطورية" لجذب السياح والمستثمرين³⁹. وذلك، بفضل السياسات الناجحة والمتوازنة التي طبقتها البلاد، والتي جعلت منها أبرز الاقتصاديات العالمية. على هذا الأساس، أدرك قادة سنغافورة، ومنذ وقت مبكر، أن التنمية في الجانب الاجتماعي ستكون مكملة للتنمية في الجانب الاقتصادي. لكون هذا الأخير، العنصر الرئيس الذي تعتمد عليه عملية التنمية ككل. هذا التمازج الفعال جعل تجربة سنغافورة التنموية مثلاً يحتذى به في كيفية بناء الدولة ودعم الاستقرار والنمو فيها⁴⁰. وتسريع وتيرة كل ذلك، وجعله يسير في الاتجاه الإيجابي الصحيح، والذي يعرف بحق كيفية توظيف وعقلنة الموارد – القليلة في كنهها، خاصة منها الطبيعية- وخلق، بالتالي، وعبر تثمين إمكانها البشري، أسس ومقومات تنمية منتجة، دامجة ومستدامة.

أ- الجانب الاقتصادي

ظل الطابع الاقتصادي للتنمية في دول جنوب شرق آسيا، ومنها سنغافورة دائماً يشكل الأولوية في الاهتمام، نظراً لكونه القلب النابض للتنمية، والمرتكز الأساس في إظهار تقدم الأمم ودعم تفوقها على المستويين الإقليمي والعالمي⁴¹.

إن تجربة التنمية في سنغافورة قامت -ومازالت كذلك- على مبادئ رئيسية هي الجدارة والبراغماتية والأمانة والنزاهة. فالتركيز على هذه المبادئ يسعى إلى البحث عن أفضل العقول الذكية في المجتمع. فسنغافورة ليس لديها مصادر طبيعية غنية، لكنها اعتمدت على مصادرها البشرية التي شكلت الثروة الحقيقية. وقد استوحى البعد الاقتصادي لسنغافورة، قوته من هذا المعطى، أي الاهتمام بالإمكانيات البشرية. بالإضافة، إلى عوامل أخرى، اعتمد عليها للدفع بعجلة الاقتصاد عموماً، وتحقيق مؤشرات هامة على صعيد التنمية في شتى تجلياتها، من قبيل:

- العامل السوسيو اقتصادي: التركيز على النمو الاقتصادي، بوصفه آلية تضمن توفير أفضل برنامج ضمان اجتماعي للناس وتستطيع معالجة الكثير من المعيقات والتحديات؛
- العامل الإنتاجي: اعتماد منهجية الترويج لمنشآت كفيفة بخلق فرص العمل والثروة؛
- العامل المؤسسي: إنشاء مجلس للتنمية الاقتصادية⁴²، تابع لرئيس الوزراء يضطلع خصوصاً بمشاريع التصنيع والاستثمار. وهو المسؤول عن وضع الاستراتيجية الاقتصادية والسياسة الصناعية ويقود تطبيقها⁴³.

³⁹ محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 27.

⁴⁰ ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد الخامس والأربعون، أبريل 2018، ص 271.

⁴¹ المرجع نفسه، ص 277.



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة".

وقد ارتكزت التجربة الاقتصادية لسنغافورة بصفة عامة ومحورية على الإنتاجية التنافسية. حيث، بدأت سنغافورة منذ سنة 1995 خطتها للارتقاء بمستوى الإنتاجية، اعتماداً على مفهومي "الابتكار" و"الجودة"، من خلال إيصال التنمية في البلاد إلى هدفين هما: رفع مستوى كفاءة عوامل الإنتاج (المدخلات)، وتشجيع الابتكارات لتطوير عمليات التجديد في مختلف المنتجات.

من أجل ذلك، سعت سنغافورة إلى إيصال نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى مستوى لا يقل عن 2 في المائة سنوياً⁴⁴. هكذا، وعبر رفع رهان الإنتاجية التنافسية، اتسم الاقتصاد السنغافوري بالدينامية الشديدة خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. إذ، تراوح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي ما بين 7 في المائة و8 في المائة. وليصل، إلى ذروته (10.5 في المائة) عام 1994⁴⁵.

وقد قامت سنغافورة بتعزيز مكونات هذه الإنتاجية التنافسية، عبر الاهتمام بالتعليم، بالنظر إلى دوره الريادي في تطوير مستوى الاقتصاد المحلي وتوسيع حجمه وتزويده بوسائل وأدوات إنتاج متطورة، وابتكار سلع جديدة، وتوسيع أسواق العمل وإيجاد فرص جديدة فيه⁴⁶. كل ذلك، سيتم توطيد دعائمه عام 2014، مع تبني الحكومة السنغافورية لما عرف ببرنامج "الدولة الذكية"، والذي توخى في كنهه تعزيز كل أبعاد التطبيق التكنولوجي في الحياة اليومية، عبر الرفع المتواصل واللامحدود من منسوب الإنتاجية التربوية والمعرفية والاقتصادية لمواطني سنغافورة. ومن ثم، خلق المواءمات الضرورية بين ثلاثة أنماط من "دولة الحكامة" أو دولة النموذج التنموي "المنتج"، وهي "دولة المواطننة" و"دولة الإنتاج" و"دولة المعرفة".

ب- الجانب الاجتماعي

أدركت سنغافورة، ومنذ وقت مبكر، ضرورة إجراء توازن فعال ما بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. فإذا كانت الأولى، تمثل ضرورة للثانية، فإن الثانية مكتملة للأولى. لذا، وفي إطار الارتقاء الشمولي ب"دولة الرفاه"، أولت قضايا التعليم والإسكان والصحة ورفاهية المجتمع أهمية بالغة. وخصصت لها ميزانيات كبيرة، نظراً لاعتقادها أن العنصر البشري يمكن أن يشكل عنصراً إنتاجياً، كما هي الأرض ورأس المال⁴⁷.

⁴² بالإضافة، إلى المجلس الوطني للإنتاجية ومجلس تنمية التجارة السنغافوري، واللذان شكلا مع مجلس التنمية الاقتصادية دعامة ثلاثية الأضلاع للحكامة التنموية المؤسساتية لسنغافورة.

⁴³ "تقرير البعثة الصناعية للاطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية"، من 5 إلى 12 مارس 2016، وزارة الاقتصاد الوطني بـفلسطين، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ص 5.

⁴⁴ ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 298.

⁴⁵ محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 29.

⁴⁶ عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص ص 18-19.

⁴⁷ نيفين توفيق منير، تنمية الموارد البشرية في كوريا، ضمن: النموذج الكوري للتنمية، محمد السيد سليم (محرر)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 1996، ص 182 .



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

وقد جسدت سنغافورة كل ذلك، من خلال تبني عقد اجتماعي، شكل بحق عنصر التوازن والاستقرار الاجتماعي في معادلة التجربة السنغافورية. وهو العقد الذي تكون من شقين اثنين⁴⁸ :

- الشق الأول: مشروعات الإسكان الحكومي، منخفضة الإيجار. وهي مكفولة لكل المواطنين؛

- الشق الثاني: نظام التأمينات الاجتماعية وصندوق الحقوق التقاعدية. وهي تعتبر من أفضل نظم التأمينات في العالم.

وبشكل عام، رفعت الدولة من إمكانات تحقيق الرهان الاجتماعي لسائر الفئات المجتمعية. وهو ما تبلور في المجالات التالية⁴⁹ :

- مجال التربية والتعليم: بما أن التعليم يعد ركيزة أساسية للتقدم والتفوق، فقد أولته الدولة عناية فائقة. وخصصت له ميزانية كبيرة وصلت إلى 7.5 مليار دولار سنة 2007، أي حوالي 15.2 في المائة من ميزانية الدولة. كما عملت سنغافورة على أن يكون نظامها التعليمي أكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطلبة، بهدف منحهم اختيارات أوسع، يمكن أن تتلاءم مع كفاءاتهم وطاقاتهم.

وقد بنيت السياسة التعليمية بسنغافورة على جملة من المرتكزات. وذلك، وفق مراحل مختلفة، من قبيل: مواءمة الخطط التربوية مع الظروف المحيطة داخلياً وخارجياً، اعتماد اللغة الإنكليزية في المناهج الدراسية، تطبيق منهج موحد للمدارس كافة، إنشاء عدد من المدارس المستقلة التي تتمتع باستقلال ذاتي في الإدارة، العناية المطلقة بالتعليم الأولي، النظر إلى المدرس باعتباره حجر الزاوية في النظام التعليمي والتربوي، الاهتمام بتنمية مهارات المدرس وإدخاله في دورات تدريبية لمواكبة المستجدات الخاصة بتقنيات التعليم ومهاراته، سياسة " النموذج المركز على القدرة " ⁵⁰، الاهتمام الخاص بالتعليم العالي والبحث العلمي...

- المجال الصحي: تزايدت نسب إنفاق الحكومة على القطاع الصحي عاماً بعد آخر، بالتزامن مع ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي.

وقد بذلت سنغافورة جهوداً حثيثة بعد الاستقلال، من أجل معالجة مشاكل القطاع الصحي. واهتدت لفكرة، هي أنه بدل إقامة نظام للتأمين الصحي، على غرار ما موجود في الدول الغربية. ومن أجل منع هدر وإساءة استخدام العلاجات الطبية، فإن أفضل طريقة لحل هذا الموضوع هو تخصيص نسبة من مساهمة الفرد في صندوق التوفير المركزي لدفع تكاليف علاجه.

48 محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 37.

49 ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 299 - 307.

50 وهو النموذج الذي بنى مرجعيته المعيارية على مبادرتين هامتين: تجسدت المبادرة الأولى في صيغة "مدارس التفكير، تعلم الأمة" عام 1997، والمعتمدة على تحويل المدارس والأطر الإدارية والتربوية المزيد من الاستقلالية في عملهم. في حين، أن المبادرة الثانية، تمثلت في صيغة " تعليم/ تدريس أقل، تعلم أكثر"، عام 2005، والتي استندت في منطلقاتها على منح المتمدرسين، من تلاميذ وطلبة هامش موسع في التفكير الواعي. مع العمل، وفي الآن نفسه، على التقليل من حجم - حشو - المواد الدراسية.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



وتنفيذاً لهذه الاستراتيجية، تم انطلافاً من سنة 1977 اقتطاع نسبة 1 في المائة من دخل المواطنين الشهري المدخرة في صندوق التوفير المركزي، وإيداعها في حساب خاص، يتم استخدامه لدفع تكاليف علاجهم وعلاج أسرهم.

أقدمت سنغافورة بعد نجاح هذه الخطوة، على إنشاء نظام للتأمين الصحي يقوم على ثلاث درجات أو برامج هي: برنامج الادخار الطبي، الذي تركزت وظيفته في التأمين ضد مخاطر الصحة متوسطة المستوى؛ برنامج الدرع الصحي، وهو برنامج طوعي للضمان الصحي، يغطي نفقات علاج الأمراض الخطيرة. ويتم دفع أقساط علاج مرضاه من صندوق الادخار الطبي؛

برنامج الصندوق الطبي، وهو البرنامج الممول من طرف الحكومة، وليس من المواطنين، لتغطية تكاليف علاج المرضى الذين استنفذوا أموالهم كافة في البرنامجين الأولين، وليس لهم عائلة يعتمدون عليها، من خلال طلب منحة بعد اختبار إمكاناتهم من قبل لجنة الصندوق الطبي في المستشفى.

- مجال الإسكان⁵¹: أضحت مشكلة الإسكان بعد الاستقلال قضية ملحة توجب المعالجة. خاصة، وأنه لم يكن هناك سوى 8.8 في المائة من سكان سنغافورة يعيشون في وحدات سكنية سنة 1959، بينما يعيش نصف السكان في الأكواخ. وهو الأمر، الذي جعل الدولة تسرع بإنشاء مجلس تنمية الإسكان سنة 1960، بوصفه سلطة قانونية، تتحدد مهمتها ببناء مساكن شعبية رخيصة التكلفة ومنح المشترين قروض إسكان طويلة الأجل، يتم تسديد أقساطها على مدى 15 عاماً، وبفائدة قليلة، ومساعدة كل عامل على امتلاك منزل والسماح له بالاستفادة من مدخراته المتراكمة في صندوق التوفير المركزي، لدفع القسط النقدي الأول. مما أدى إلى تزايد عدد أبنية المشاريع السكنية. ليصبح 80 في المائة من سكان سنغافورة يعيشون في مساكن حكومية. كما يملك أكثر من 90 في المائة من الأسر الوحدات السكنية التي يعيشون فيها⁵².

وبذلك، يمكن التأكيد، على أن "دولة الرفاه" السنغافورية قد تحققت. وانتقلت من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل. وهو ما تم رصده، من خلال حرص متخذي القرار التنموي بالبلاد، على توفير أسس التعليم النافع والسكن اللائق والصحة الشاملة. أي، العمل على الارتقاء بكل فرص التنمية الاجتماعية، والسير قدماً في

⁵¹ بخصوص هذا المجال، يقول لي كوان يو Lee Kuan Yew، أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة، ما يلي: " انصب اهتمامي الأول، على أن أعطي كل مواطن نصيباً في البلاد، وفي مستقبلها. لقد كنت أريد مجتمعاً تملك فيه كل أسرة بيتاً يأويها. ولقد رأيت الفروق الكبيرة بين مجمع المساكن للشقق ذات الإيجارات المنخفضة التي يساء استخدامها، والتي لا تتم صيانتها وتلك البيوت التي بناها مالكوها ويفتخرون بها. واقتنعت، بأنه إذا امتلكت كل أسرة بيتها، فإن البلاد ستكون أكثر استقلالاً. أنظر: لي كوان يو، من العالم الثالث إلى العالم الأول: قصة سنغافورة من 1965 إلى 2000، ترجمة أحمد المختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 145-146.

⁵² عبد الرحمن عبد العال، دور الدولة في التنمية الاقتصادية في سنغافورة، ضمن: دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، جابر عوض (محرر)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2009، ص ص 333-334.



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

مسارات "دولة الحكامة"، في بعدها الاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي، دعم دولة النموذج التنموي "المنتج" و"الرائد".

ج-الجانب السياسي

بنت سنغافورة، منذ أن أصبحت دولة مستقلة مع فك اتحادها مع ماليزيا في 9 غشت 1965 نظاماً سياسياً قوياً، يتميز بجملة من الدعامات التي كان لها الفضل الكبير في إيجاد نموذج سياسي سنغافوري أصبح في كنهه عاملاً من عوامل الدفع بقاطرة التنمية، في شتى مظهراتها. وتتجلى مختلف هذه الدعامات فيما يلي:

-الارتكاز على المشروعية الدستورية: يقصد بالمشروعية عموماً، جملة العناصر الفكرية والرمزية والمعنوية التي تتمكن السلطة السياسية بواسطتها من إقناع المحكومين بأحقيتها في الحكم⁵³. والمشروعية هنا، تتعدد وفق أنماط مختلفة، إلا أن أهم نمط فيها هو النمط الدستوري القانوني المأسس. وبذلك، تتموقع المشروعية الدستورية في المراتب الأولى للاقتناع ب "دولة القانون" كنمط من أنماط "دولة الحكامة".

بخصوص سنغافورة، فالحكم الدستوري، لم ينقطع ولا مرة واحدة بحالة طوارئ خارج نطاق الدستور أو بحكم عسكري. ولم يتوقف الحكم الدستوري، ولا العملية الانتخابية في أي مرحلة من تاريخ سنغافورة المستقلة⁵⁴.

-الأخذ بالنظام البرلماني: يتميز النظام البرلماني بسلطات محددة للبرلمان الذي تنبثق عنه الحكومة بكاملها، والتي تمارس السلطة باسم رئيس الدولة. ويتم اختيار رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، ويعين من طرف رئيس الدولة. وتكون الحكومة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان ومجبرة على نيل ثقته للاستمرار في تحمل مسؤوليتها⁵⁵. بالنسبة لسنغافورة، فهي تعتبر جمهورية برلمانية. ويخول الدستور السلطة إلى المجلس التشريعي الذي يتألف من الرئيس والبرلمان. في حين أن السلطة القضائية، منوطة بالمحكمة العليا والمحاكم الفرعية. أما السلطة التنفيذية، فمنوطة بالرئيس الذي يدعو من يتمتع بالأغلبية البرلمانية إلى أن يكون رئيساً للوزراء. ومن الناحية العملية، فرئيس الوزراء هو زعيم الأغلبية في البرلمان. ويختار رئيس الوزراء مجلس الوزراء من أعضاء البرلمان⁵⁶.

⁵³ عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999، ص ص 18-19.

⁵⁴ "تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، سنغافورة"، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الحادية عشرة، جنيف، من 2 إلى 13 ماي 2011، ص 4.

⁵⁵ محمد الرضواني، مدخل إلى علم السياسة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2015، ص 51.

⁵⁶ "تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، سنغافورة"، مرجع سابق، ص 3.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



-تواجد نظام انتخابي "محوكم" ومتطور: تعتبر الانتخابات آلية أساسية لاختيار المواطنين لممثلهم في المؤسسات السياسية والتعبير عن إرادتهم، من خلال تصويتهم على مشروع من المشاريع الحزبية المتنافسة⁵⁷. كثيراً، ما كان تنظيم اقتراع هو الخطوة الأولى على الطريق المعقد. وفي أثناء العقدين الأخيرين، تبنى المجتمع الانتخابات ومراقبة الانتخاب كوسيلة عملية لنمو وتقدم الديمقراطية.

إن الانتخابات ليست نهاية المطاف. ففي الواقع، تبنت نظم طاغية كثيرة الانتخابات لاكتساب مظهر الشرعية الشعبية، إلا أن الانتخابات الحرة والنزيهة بالنسبة لبلاد عديدة جسر تعبر منه من القهر إلى الحرية. وتساعد الرقابة على الانتخاب البلاد على عبور هذا الجسر بنجاح⁵⁸، خاصة في ظل التشبث بتمظهرات "الحكامة الانتخابية"، أي الحرص على تنظيم انتخابات دورية، حرة ونزيهة.

هكذا، وبالنسبة لسنغافورة، فإننا، نجد مثلاً، أن الانتخابات البرلمانية تنظم مرة كل خمس سنوات، وتتم بالاقتراع العام. كما أن التصويت إجباري، وهناك نوعان من الدوائر الانتخابية: دوائر التمثيل الفردي ودوائر التمثيل الجماعي. وما فتئت سنغافورة منذ استقلالها تنظم انتخابات عامة بانتظام⁵⁹.

-الوثام العرقي والديني والإدارة السلسلة للاختلاف: ظل الوثام العرقي والديني بسنغافورة على رأس الأولويات التي حددتها مؤسسات الحكم. وقد استطاعت سنغافورة تجنب أحداث كبرى من العنف الطائفي منذ استقلالها، بفضل إدارة العلاقات بين مختلف الأعراق والديانات، برفق ودقة. ومما لا يقلل أهمية ذلك، هناك عدم التردد إطلاقاً في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي جماعة تهدد الوثام العرقي أو الديني⁶⁰.

- تخليق الحياة السياسية: من العوامل الهامة والرئيسية، والتي ساهمت في خلق نموذج سياسي رائد بسنغافورة، هناك ذلك المرتبط بمسألة التخليق السياسي. في هذا السياق، تم إنشاء هيئة لمراجعة تاريخ الأفراد قبل توظيفهم لضمان عدم تولي أي شخص منصب قيادي أو عمل سياسي بسبب شهية الفساد⁶¹.

-منظومة حقوقية تمكينية رائدة: فمع تقدم سنغافورة، عززت بالتدرج حماية حقوق الإنسان، سيما حقوق فئات محددة، مثل النساء والأطفال والعمال المهاجرين والمعاقين⁶².

⁵⁷ محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2014، ص 181.

⁵⁸ لي ه. هاميلتون، رئيس ومدير مركز وودرو ويلسون الدولي للعلماء في تقديمه لكتاب: ما وراء الانتخابات الحرة والنزيهة: مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية. تأليف: أريك س. بيورنلوند، ترجمة نادية خيرى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص 1.

⁵⁹ "تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، سنغافورة"، مرجع سابق، ص 4.

⁶⁰ المرجع نفسه، ص 3.

⁶¹ عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد، دراسات، العدد الاقتصادي، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو 2016، ص 158.

⁶² "تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، سنغافورة"، مرجع سابق، ص 4.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



د-الجانب الإداري

إن من أهم مرتكزات النموذج الإداري بسنغافورة، الاهتمام بالعنصر البشري وإيلائه العناية اللازمة، باعتباره دعامة من دعومات سيرورة التنمية ككل. فبالنظر إلى كون سنغافورة جزيرة مجردة من كل الموارد الطبيعية، فقد تعلم السنغافوريون كيف يدمجون مهاراتهم والرأسمال البشري لديهم، مع التقنية وأساليب الإدارة الحديثة لكي تصبح القوة الدافعة لنموهم الاقتصادي⁶³.

في هذا الإطار، تم وضع قطاع التعليم ضمن أولويات الفعل التنموي القائم بالبلد، خاصة على مستوى تحريك دينامية المجالات الاقتصادية المختلفة.

ومن منطلق هذه المكانة الرائدة التي منحت لقطاع التعليم بسنغافورة، فقد تمكنت هذه الأخيرة، من التوفر على خبرات وكفاءات إدارية مهمة، حملت على عاتقها مسؤولية تحقيق الإقلاع التنموي، على شتى الأصعدة. أي، أن المنظومة التعليمية بسنغافورة ستساهم المساهمة الفعالة في إيجاد الرأسمال البشري الكفاء، والذي بإمكانه قيادة المسيرة التنموية قيادة ناجحة وتمييزة وتدير أورشها تديبراً "محوكماً"، بعيداً عن الارتجالية التي من شأنها أن توصل سنغافورة إلى الباب التنموي "المسدود".

جانب آخر مهم في مجال الحكامة الإدارية بسنغافورة جعلها تحتل المراتب الأولى في المنظومات الإدارية العالمية، الأكثر ريادة وتطوراً. وهو الجانب الذي يتمثل في مسألة التخليق ومكافحة آفة الفساد، والتعامل مع هذه الأخيرة، كمعضلة عويصة ينبغي، وباستمرار، العمل على قطع دابرها واجتثاثها بشكل جذري ونهائي. فعلى عكس العديد من البلدان الآسيوية، نجحت سنغافورة في الحد من ظاهرة الفساد التي كانت منتشرة في البلاد، وذلك، ما تجلى، أساساً، في حسن أدائها في العديد من المؤشرات القياسية كالشفافية، بيئة الأعمال، التنمية البشرية، التنافسية الدولية ...

ويمكن أن ينسب هذا النجاح إلى الإرادة السياسية لحكومة حزب العمل الشعبي⁶⁴. وهو ما انعكس في إنشاء مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد **Corrupt Practices of Investigation Bureau**⁶⁵، الذي يعتبر هيئة مستقلة عن الشرطة، يقوم بالتحقيق في وقائع الفساد في القطاعين العام والخاص. ويرأس هذا المكتب مدير

⁶³ محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 27.

⁶⁴ فعندما تولت حكومة حزب العمل الشعبي السلطة في سنغافورة في 1959، تم الشروع في إقامة إدارة نظيفة. فقد عانت البلاد، من انتشار الفساد والطمع والانهلال بين عدد كبير من القادة... هكذا، كان الحرص الشديد من طرف هذه الحكومة على إخضاع كل دولار من الإيرادات العامة للمساءلة المناسبة، والتأكد أنه سيصل إلى المستحقين في القاعدة الشعبية، دون أن ينهب في الطريق. كما تم إيلاء أهمية خاصة للمناطق التي استغللت فيها سلطات متاحة لمنافع شخصية. وكذا، تطوير المزيد من الأدوات التي يمكن أن تمنع وتكتشف وتردع مثل هذه الممارسات. أنظر: لي كوان يو، مرجع سابق، ص 225 .

⁶⁵ تم الإعلان عن إحداث هذا المكتب من طرف البريطانيين سنة 1952. لكنه لم يفعل مؤسساتياً إلا سنة 1959، مع وصول لي كوان يو إلى رئاسة الوزراء أو حكومة حزب العمل الشعبي.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



يتبع رئيس الوزراء مباشرة. وكذا، سن قانون عائدات الجريمة سنة 1960 ، وفرض هذا القانون دون تحييز وتمييز، ودون أي تدخل من الحكومة.

إن المطلع على التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد، يستنتج بعض النقاط الأساسية التي تساعد على النجاح. وهي، كالتالي:

- وجود الإرادة السياسية، التي لديها القناعة بأن الفساد هو العائق الأساسي لأي برامج أو مخططات تنموية؛
- وجود إدارة فعالة، تؤمن أن مكافحة الفساد عبارة عن عملية مستمرة، لا بد من القيام بها بشكل منتظم بالاعتماد على جميع هياكل ومؤسسات الدولة؛

- التطبيق القوي والصارم للقانون وفرض عقوبات شديدة على الفساد؛

- العدالة في تطبيق القانون على الجميع، ودون استثناء. فالجميع يخضع للقانون⁶⁶.

ومن ثم، يمكن التأكيد، على أن النموذج الإداري السنغافوري أمتح قوته المعيارية، خصوصاً، من المبدأ الذي نادى به لي كوان يو، رئيس وزراء سنغافورة المستقلة، والمتمثل في النقاء ونظافة اليد في السلوك العام⁶⁷، كمبدأ يستند عليه لترسيخ أخلاقيات تدبير شؤون المواطنين، ويرفع من مقومات النزاهة وحكم القانون، والتي تساهم، ووفق المنطلقات المرجعية لمكتب التحقيقات في مكافحة الفساد السنغافوري، في بناء " المواطن الديمقراطي"، تحت شعار قوي، في دلالاته المعيارية: " مواطن شريف يعني أمة شريفة".

علاوة على ذلك، بنيت "دولة الثقة" على نمط آخر من "دولة الحكامة" هو "دولة المعرفة". وهو ما برز منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، من خلال إطلاق الخطة العامة لتقانة المعلومات (IT 2000). وهي الخطة التي توخت، بالأساس، تحويل سنغافورة إلى "جزيرة ذكية Intelligent Island". بحيث، تسري تقانة المعلومات إلى كل جنبات المجتمع السنغافوري: في المنزل، في العمل، وأيضاً في أنشطة "أوقات الفراغ"⁶⁸.

وبذلك، طورت سنغافورة حكمتها الإدارية، عبر دمج التكنولوجيا الحديثة في مختلف مؤسساتها الإدارية القائمة. وجعلها، بالتالي، إوائية من إوائيات تحسين اشتراطات المردودية الإدارية ككل، وتعزيز فرص الارتقاء بأنماط أخرى من "دولة الحكامة"، ك"دولة الإنتاج" و"دولة الإنجاز". عموماً، ورغم قول البعض، بأنه من الصعب تكرار تجربة سنغافورة في بلدان المنطقة العربية⁶⁹، فإنه يمكننا التأكيد على أن النهل الإيجابي، من مقومات وأسس هذه التجربة الرائدة والمتوهجة تنموياً، يعتبر ضرورة بالنسبة لغالبية البلدان العربية التي ترنو، وبثبات وعزم شديدين، تحقيق مدارك "دولة الحكامة" أو دولة النموذج التنموي المأمول، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب.

⁶⁶ عبد القادر شارف، مرجع سابق، ص ص 149-160.

⁶⁷ لي كوان يو، مرجع سابق، ص 240.

⁶⁸ محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص 35.

⁶⁹ المرجع نفسه، ص 38.



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص

الاستلهام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

في المجمل، جعلت سنغافورة من نفسها أنموذجاً عالمياً، يمكن استلهام الدروس والعبر منه. فدولة صغيرة، بموارد محدودة، تمكنت من أن تتحول إلى أعجوبة، يشار لها بالبنان. فيما أن هناك دول أكبر حجماً وأكثر سكاناً وموارد لم تحقق ربع ما وصلت إليه سنغافورة. وهذا هو حال بلداننا العربية⁷⁰.

بالنسبة للمغرب، يمكنه، وعبر نموذجه التنموي المقترح، أن يمتح من "دولة الحكامة" لسنغافورة بعض أنماطها، من قبيل "دولة الثقة"، من خلال الاستمرار في محاربة الفساد، والذي يعتبر عقبة حقيقية أمام المسارات التنموية لأي بلد. وكذا، "دولة القانون"، من حيث الحرص على التطبيق الصارم والحاسم للقانون على الجميع. و"دولة الرفاه"، عبر تطوير النموذج الصحي القائم وتوسيع نظام التأمين الصحي (الحماية الاجتماعية)، من خلال الأخذ المرجعي ببعض البرامج المعتمدة في هذا الصدد: الدرغ الصحي، الادخار الطبي والصندوق الطبي. وهو الأمر، الذي يمكن للمغرب أن يتوسل به في سيرورة مراجعته لنظام الحماية الاجتماعية، وجعله أكثر شمولية وعدالة وإنصافاً "دولة الإنصاف". وذلك، من خلال تبني بعض الخطوات المشابهة للتجربة السنغافورية في هذا المجال الاجتماعي الاستراتيجي. كما هو الشأن، الذي يمكن أن يترسخ في آلية المساهمة المهنية الموحدة، والتي تبناها مؤخراً المغرب، في بعدها الضريبي والاجتماعي، والجمع، في آن واحد، بين مساهمة الدولة ومساهمة المواطنين، من فلاحين وصناع تقليديين وتجار ومقاولين شباب...

رابعاً، النموذج التنموي الماليزي

تعتبر التجربة التنموية في ماليزيا - كدولة من مجموعة السرب الثاني، وفق أفكار "نموذج الإوز الطائر" - واحدة من أهم التجارب التنموية في العصر الحديث. حيث، استطاعت، من خلال سياساتها التنموية تحقيق معدلات نمو أبهرت بها الخبراء الاقتصاديين والعالم أجمع. كما قدمت، نموذجاً مهراً أيضاً في قدرتها على إدارة الأزمة المالية التي عصفت بها عام 1997، والتي كانت تهدد منجزات التنمية الاقتصادية في ماليزيا برمتها. هذا، ويقدم النموذج التنموي الماليزي دروساً بالغة الأهمية للدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، في أسلوب إدارة المجتمع، المتعدد الأعراق والأديان. الأمر، الذي أدى إلى إرساء قيم مجتمعية هامة، كالترسامح ونبذ العنف والتعايش السلمي والاندماج المجتمعي، والتي ساهمت بدورها، وبشكل شمولي، في تعزيز حالة التماسك الاجتماعي في ماليزيا.

كما تمتعت ماليزيا باستقرار سياسي كان عاملاً رئيسياً في نجاح نموذجها التنموي. وذلك، بفضل استقرار المؤسسات وكفاءة وفعالية الأداء الذي كانت تتمتع به. مما ساهم في تحقيق مستويات عالية من العدالة الاجتماعية والمساواة، واللذان يعتبران من أهم متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي⁷¹، والاستجابة الفعلية والفعالة لمتطلبات "دولة المؤسسات" كنمط من أنماط "دولة الحكامة".

⁷⁰ ابتسام محمد العامري، مرجع سابق، ص 308.

⁷¹ المعهد العربي للتخطيط في تقديمه لكتاب: تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً، فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، سلسلة دراسات تنموية، العدد 54، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2017، ص 7.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



أ-الجانب الاقتصادي

تعتبر التجربة الماليزية من التجارب الناجحة على المستوى العالمي. وخصوصاً، إذا ما قورنت بالدول النامية. حيث، أنها استطاعت أن تسجل رقماً قياسياً في التنمية الاقتصادية، وأساساً في مجالات الريادة والتطوير. فانتقلت بموجب ذلك، إلى مصاف الدول الصاعدة. إذ، اعتمدت ماليزيا على مواردها الذاتية بشكل أساسي. وانتقلت من بلد مصدر للسلع الأساسية، كالزراعة إلى بلد مصدر للسلع الصناعية والتقنيات الحديثة⁷².

وقد حققت ماليزيا على مستوى التصنيع ثورة صناعية رائدة، وفق أربع مراحل أساسية: مرحلة صناعات إحلال الواردات، مرحلة الصناعات التصديرية، مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية، مرحلة تشجيع الصناعات العالية التقنية وذات القيمة المضافة⁷³.

وتعد التجربة التنموية في ماليزيا واحدة من أهم التجارب التي يمكن السير على خطاها للنهوض وتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي؛ فمع تتبع مسيرة التنمية في ماليزيا-أساساً على صعيد تطوير بنية الإنتاج-، سنجد أنها بدأت بعد أن نالت استقلالها من المستعمر البريطاني عام 1957. وكان الاقتصاد الماليزي حينها ضعيفاً وهشاً. وكان العالم ينظر إليها باعتبارها دولة متخلفة وفقيرة. حيث، كان متوسط دخل الفرد فيها مساوياً تقريباً لدولة هايتي (الأفقر اقتصاداً في الأمريكيتين). بيد أنها استطاعت النهوض باقتصادها خلال فترة وجيزة، بل وتحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي في آسيا والعالم خلال العديد من الفترات (خاصة في النصف الأول من فترة التسعينيات من القرن الماضي). وذلك، بشهادة العديد من التقارير والمؤشرات الدولية. فعلى سبيل المثال، تعد ماليزيا وفقاً لتقرير البنك الدولي للعام 2008، من "القصص الناجحة في مجال التنمية الاقتصادية"⁷⁴، والتي أطلق عليها "المعجزة الاقتصادية". واستطاعت ماليزيا تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بحوالي 7 في المائة وأكثر. وذلك على مدار أزيد من 25 عاماً⁷⁵.

ومن العوامل المساهمة في بناء ماليزيا لنموذج تنموي رائد على المستوى الاقتصادي، هناك تمتعها باستقرار سياسي نسبي، منذ حصولها على الاستقلال عام 1957، وما تبعه من استقرار اقتصادي، مكنها من تنفيذ العديد من الخطط، قصيرة وطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. علاوة، على امتلاكها لبنية تحتية أساسية ومعلوماتية تمتاز بالقوة والمتانة، وتكريسها لشفافية الخصخصة والسياسات الحكومية التي اتبعتها لمحاربة الفقر والفساد، وصياغة سياسات الإصلاح السياسي والاجتماعي، التي اتسمت بفعاليتها. وقد

⁷² بلال محمد سعيد المصري، مرجع سابق، ص (ث) .

⁷³ أنظر:

https://www.marefa.org/%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B2_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D8%A6%D8%B1#cite_note-1

⁷⁴ بالإضافة إلى 12 دولة أخرى. وهي: بوتسوانا، البرازيل، الصين، هونج كونج، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، مالطا، عمان،

سنغافورة، تايوان وتايلاند.

⁷⁵ فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 11 .



ساهمت هذه العوامل، وغيرها...، في تحقيق النهضة الماليزية⁷⁶، بالشكل الذي جعل من هذا البلد نموذجاً متطوراً، تتنافس دول عديدة على السير على نهجه التنموي الرائد واستلھام نجاحاته.

ب- الجانب الاجتماعي

فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، حققت ماليزيا طفرة نوعية في مجال مكافحتها لأفة الفقر. إذ، قامت فلسفة التنمية الاقتصادية في ماليزيا على فكرة أن تحفيز النمو الاقتصادي يحقق المزيد من العدالة وتوزيع الدخل. ومن ثم، زيادة مستويات المعيشة والقضاء تدريجياً على الفقر. وبالتالي، فإن الفقراء هم أول المستفيدين من زيادة معدلات النمو الاقتصادية للدولة⁷⁷. وهو الأمر، الذي أكدت عليه رؤية 2020، التي صاغها رئيس الوزراء الأسبق، محمد مهاتير Mohamad Mahathir، كهدف من أهدافها الكبرى التي ينبغي الوصول إليها، من خلال العمل على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية (أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل، عبر زيادة عمليات التصنيع والنمو الاقتصادي. وبالتالي، خلق مواءمة أكثر بين "دولة الإنتاج" و"دولة الإنصاف"⁷⁸). كما أنه، وعلى مستوى حقوق المرأة بماليزيا-وفي إطار تكريس دعائم "دولة التمكين"-، تم تحقيق تقدم ملموس. حيث، حصلت المرأة الماليزية على العديد من المكاسب على كافة المستويات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية⁷⁹.

ومن ثم، لعب الإصلاح الاجتماعي دوراً هاماً في تحقيق النهضة الاقتصادية لماليزيا. هذا، وقد تعاملت ماليزيا مع التعدد العرقي والديني على أنه في صالح التنمية الاقتصادية وليس كعائق لها. وقد اشتركت جميع الخطط الماليزية، سواء الخطط العامة أو الخطط الخمسية في أهداف محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة بين الأعراق المختلفة بما يحقق العدالة الاجتماعية⁸⁰. وذلك، في سبيل تحقيق المواطنة، والتغلب على الاضطرابات الداخلية وتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة. وذلك نتيجة إيمان السلطة في ماليزيا بالعدل ورفض أن تكون التنمية الاقتصادية بها على حساب جماعات أخرى أو على حساب الأجيال المستقبلية.

⁷⁶ المرجع نفسه، ص ص 9-10.

⁷⁷ فإداء ماليزيا في مجال محاربة الفقر، تخطى كل التوقعات. فقد، انعكست السياسات الاقتصادية المتبعة، في خفض معدلات الفقر بنسبة كبيرة. فبعد أن تخطت تلك النسبة في بداية فترة السبعينيات من القرن الماضي نصف عدد السكان، انخفضت إلى حوالي 37 في المائة بنهاية فترة السبعينيات. ثم، وصلت إلى 15 في المائة عام 1990، وواصلت الانخفاض، حتى بلغت 6 في المائة عام 2002. ولتصل 5.7 في المائة عام 2004. ثم، إلى 1.7 في المائة عام 2012. واستمرت في الانخفاض، حتى وصلت إلى أدنى مستوى هو 0.6 عام 2014. أنظر: فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 39.

⁷⁸ بلال محمد سعيد المصري، مرجع سابق، ص 45.

⁷⁹ فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص ص 28-30.

⁸⁰ المرجع نفسه، ص ص 22-23.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



وبذلك، خطت ماليزيا خطوات سريعة ومحسوسة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق التكامل والتوافق بين مختلف الأعراق، بالشكل الذي لا يمثل انتهاكاً لأية عرقية أو اختراقاً لنظامها العقيدي أو الثقافي، والتمسك بمنظومة القيم الآسيوية في عملية التنمية وعدم التخلي عنها، والحفاظ على الهوية الماليزية، والالتزام بالقيم الإنسانية المشتركة في الأديان. وهي "التضحية، والصدق، والإخلاص، والمحبة، والأخلاق، والنزاهة، والعطاء، ونكران الذات، وغيرها"، والتي تجعل من الماليزيين يدركون أنهم متوحدون من خلال الاندماج الوطني. فالقيم الآسيوية قديمة وقوية. ويأتي فيها المجتمع قبل الفرد. كما تكون الأسرة فيه مسؤولة عن أفرادها وليست الحكومة⁸¹.

علاوة على هذا، تم جعل التعليم رافداً أساسياً من روافد بناء مواطن اليوم والغد، والرفع من مقومات كل من "دولة المواطنة" و"دولة الإنتاج" و"دولة المعرفة" - كأنماط ل"دولة الحكامة المأمولة".

هكذا، حرصت التجربة التنموية الماليزية في المجال الاجتماعي، على تعزيز التعليم والاستثمار في البشر، من خلال نظام تعليمي قوي، لتلبية الاحتياجات من القوة العاملة الماهرة. حيث، تم في هذا السياق، إنفاق 20 في المائة من الميزانية القومية على التعليم - أعلى من تلك المخصصة للدفاع-، وإرسال 50000 طالب إلى الخارج يمثلون نصف عدد الطلاب لتحصيل مختلف العلوم المتطورة والعودة لاستغلال تلك الكفاءات في البلد. مع تطوير مناهج التعليم، بصورة تتفاعل مع التجديد، وتؤهل الموارد البشرية وتعلم اللغات الأجنبية للتواصل مع المستثمرين⁸². فيتحول التعليم، وعبر ذلك، إلى رافعة رئيسة للوصول إلى نهضة حقيقية، تتوسع دائرتها، لتشمل، لأمحالة، شتى مناحي المسارات التنموية للبلد.

ج-الجانب السياسي

تمتعت ماليزيا بمناخ سياسي جيد ومستقر نسبياً. فقد حققت تقدماً ملحوظاً نحو الإصلاح الدستوري والقانوني واستقلالية القضاء والتعددية الحزبية وحقوق الإنسان وتوفير مناخ عام من الحريات وغيرها من النظم الديمقراطية. حيث، وكما يقول محمد مهاتير، بخصوص مختلف هذه الإصلاحات: "تزدهر الديمقراطية عندما ترتكز على نمو اقتصادي واجتماعي سليم وقوي. وبالمثل، بدون ديمقراطية ستواجه ماليزيا العديد من المعوقات". ومن ثم، فإن كل ذلك، مهد الطريق للإسراع بتنفيذ المشاريع المتعلقة بالعملية التنموية⁸³.

بدأت الإصلاحات السياسية بماليزيا بعمل دستور جديد عام 1957. حيث، منحت الحكومة الفيدرالية صلاحيات واسعة، بشأن الدفاع والتعليم والصحة والمالية والتجارة، وسلطات مطلقة لحكومات الولايات، فيما يتعلق بالزراعة وإدارة الأراضي والشؤون الاجتماعية والدينية داخل الولاية⁸⁴.

81 المرجع نفسه، ص 26 .

82 رشيد حميد زغير، يوسف أمحمد صالح، مرجع سابق، ص 99؛ محمود حسني السالم غالب، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008.

83 فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص ص 28-43 .

84 المرجع نفسه، ص 27 .



من ناحية أخرى، ولتدعيم المسارات السياسية بماليزيا، نادت رؤية 2020، والتي وضع أسسها رئيس الوزراء السابق محمد مهاتير، بضرورة تقوية الانتماء إلى الدولة الماليزية عند جميع الأعراف. وبالتالي، العيش المشترك الذي يتسم بالمستوى المعيشي المرتفع. كما حرصت هذه الرؤية الطموحة كذلك على التأكيد على الاقتصاد التنموي الملتزم اقتصادياً وسياسياً بقضية التنمية⁸⁵.

كما أن الدولة ما فتئت تعمل، أيضاً، ومن أجل وضع الدعامات السياسية المعيارية لماليزيا المتطورة على التوفيق بين الأصالة والدين والثقافة وبين الحداثة والتنمية، ومحاربة الفقر، والحث على التمكين والريادة، الأخلاق والقيم الفاضلة، حماية البيئة، تقوية القدرات الدفاعية للأمة، الاستفادة من التنوع العرقي والديني، والقضاء على كل أسباب الصراع وضمان الحرية وتقاسم الثروة بالعدل⁸⁶. كل هذه الدعامات السياسية تعتبر، في كنهها، منطلقات لأي نموذج تنموي يتوخى أن يكون "منتجاً"، "متوازناً" و"مستداماً".

د-الجانب الإداري

في مجال الإصلاح الإداري حققت ماليزيا تقدماً ملموساً في رفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين الخدمات العامة وإصلاح الخدمة المدنية، وتحسين التعاون بين القطاع العام والخاص. وذلك، لتسريع عملية التنمية الاقتصادية. وقد أدركت ماليزيا أن تفشي الفساد يؤثر سلباً على معدلات النمو والاستثمار وكفاءة الحكومة. ولذلك، فقد عملت على محاربته، عبر تفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام الوظيفة العامة والسلطة، وتحديد واختصار الإجراءات الإدارية والمالية من خلال التوصيف الدقيق للمهام والأعمال. وبالتالي، سرعة الإنجاز وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل⁸⁷.

وباعتبار الحكامة مجموعة من الآليات والإجراءات الداعمة للتدبير الجيد، وعلى شتى المستويات، فقد استطاعت ماليزيا تحقيق قفزات هامة، بخصوص المؤشرات المؤسساتية المختلفة المكونة للحكامة. وهي المؤشرات المتمثلة من منظور البنك الدولي في ستة أبعاد: التعبير والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، نوعية التنظيم، سيادة القانون، ومحاربة الفساد.

من جهة أخرى، عملت ماليزيا، خصوصاً في عهد محمد مهاتير، على تبني استراتيجية هامة، فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية، بوصفها عنصر من العناصر الفعالة، في توفير الاشتراطات السليمة لإدارة متطورة منفتحة على نفسها، وعلى العالم، ومطورة لآليات تسيير الشأن العام والخاص معاً. وذلك كله، في سياق نموذج تنموي متوازن،

⁸⁵ بلال محمد سعيد المصري، مرجع سابق، ص 45 .

⁸⁶ رشيد حميد زغير، يوسف أحمد صالح، مرجع سابق، ص 99؛ محمود حسني السالم غالب، مرجع سابق .

⁸⁷ وفقاً لمؤشر مدركات الفساد CPI: Corruption Perception Index الذي يصنف دول العالم وفقاً لمدى إدراك الفساد الموجود في أوساط المسؤولين الحكوميين والسياسيين، فإن ماليزيا وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الشفافية الدولية عام 2016، تحتل المرتبة رقم 55 من بين 176 دولة على مستوى العالم بالنسبة لترتيب الدول الأقل فساداً . أنظر: فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 30 .

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلها

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



يشتغل وفق استراتيجية تنموية، بأهداف متوسطة. وقد تجسدت أبرز دعومات استراتيجية تدير الموارد البشرية بماليزيا، كما يلي⁸⁸ :

- تكوين المهارات التدريبية وتنميتها، بإيجاد البيئة الثقافية السليمة التي تؤسس لقيم العمل والأخلاق؛
- تدريب متخصص، لتغذية الصناعات المعقدة والوظائف التي تزيد معها القيمة المضافة، ويترتب عنها الإبداع والتجديد؛

- العمل على الانتقاء الدقيق للمدراء. إذ، أن نجاح أي مشروع يتوقف على مهارة المدراء. فقد استفادت ماليزيا من التجربة اليابانية وعملت على محاكاة طرقها ومبادئها، مثل التحكم في الوقت والتحكم في جودة إشراك العمال ونشر ثقافة العمل...؛

- اتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي منهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجعل تنمية الموارد البشرية من خلاله كأساس جوهري لتحقيق القفزات الريادية.

في المجمل، وعلى صعيد المغرب، من الممكن، أن يعمل، ومن أجل تحقيق مضامين نموذج التنموي الجديد، والوصول إلى مدارك "دولة الحكامة" والانتقال في الآن نفسه من مرحلة "حكومة الدولة" التشبث بإحدى أهم الاستراتيجيات التي تبنتها ماليزيا لإنعاش نموذجه التنموي القائم، ومنحه، وباستمرار، النفس الجديد/ المتجدد. وهي المتمثلة في الخطة الحادية عشرة أو ما عرف ب" آخر ميل (خطوة) نحو 2020"، والتي بإمكان المغرب استلها دعومات وأنماط "دولة الحكامة" منها، وكذا من مجمل الخطط والاستراتيجيات المتبناة من طرف ماليزيا. وذلك كله، في سياق نموذج تنموي متوازن، يشتغل وفق استراتيجية تنموية، بأهداف متوسطة المدى، من قبيل: تعزيز العدالة والاتجاه نحو المجتمع العادل (دولة العدالة)، تحسين مستويات الرفاهية، من خلال رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية الحياة وتحسين مستويات التعليم وإمكانية الحصول عليه وتوفير الرعاية الصحية عالية الجودة وتوفير الإسكان الميسر وتوفير وسائل الراحة والخدمات العامة، مثل النقل والاتصالات والكهرباء والمياه النظيفة ("دولة الرفاه") وإنشاء المشاريع والبنية التحتية والمرافق الجيدة ("دولة الإنجاز") وتوفير فرص العمل والسعي وراء النمو الأخضر. وذلك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وضمان الحفاظ على البيئة والهبات الطبيعية من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية وتعزيز وتقوية البنية التحتية لدعم التوسع الاقتصادي ("دولة الإنتاج") والتمسك بمنظومة القيم الآسيوية في عملية التنمية والحفاظ على الهوية الوطنية والأخذ بالقيم الإنسانية المشتركة وأخلاقها المعيارية ("دولة القيم") ومواجهة الصدمات والأزمات الواقعة والمحتملة ("دولة حكامة المخاطر").

⁸⁸ رشيد حميد زغير، يوسف أحمد صالح، مرجع سابق، ص 99؛ محمود حسني السالم غالب، مرجع سابق.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



خلاصة:

صفوة القول، ليس المقصود بالقيام بعملية الاستلھام استنساخ التجارب الناجحة ونقلها كما هي. فكل دولة لها أوضاعها وتجربتها الخاصة، وإنما الهدف هو محاولة استخلاص الدروس والعبر من التجارب الناجحة، ومحاولة تطبيقها بما يتناسب مع ظروف وإمكانيات كل دولة⁸⁹.

في هذا السياق، يمكن طرح التساؤل التالي، بالنسبة للمغرب: إبان جائحة كورونا، وإنتاجه للكمامات. ثم، العمل على تصديرها إلى الخارج، هل يمكن التأكيد، على أن مظهراً من مظاهر براديغم "الإوز الطائر" قد تحقق عبر هذه الخطوة المهمة في الاقتصاد المغربي؟ ونفس المسألة بخصوص رفعه لرهان إنتاج اللقاحات، والذي تم الإعلان عنه مؤخراً⁹⁰ كرهان استراتيجي في سبيل تحقيق السيادة الصحية للبلاد. وهي الخطوات التي يظل الهدف المتوخى منها هو تعزيز دعائم "صنع في المغرب". ومن خلال ذلك، تكريس كل أبعاد النهضة التنموية، وعلى شتى الأصعدة. بشكل عام، يقتضي إرساء نموذج تنموي بالمغرب في مستوى التطلعات، استحضار الكفاءة في العنصر البشري، باعتباره أساس كل تنمية، فهو الذي بإمكانه توظيف وتجنيد الإمكانيات والمقومات المتوافرة في صورها المختلفة على أحسن وجه.

كما يتطلب الأمر مواكبة المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والوقوف عند الأولويات المطروحة، وتوخي مقاربة تشاركية منفتحة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، انسجاماً مع المقتضيات الدستورية. علاوة، على الاستئناس بالتجارب الدولية الرائدة في هذا الشأن، مع استحضار الخصوصية المغربية لهذا النموذج⁹¹.

ويمكن التأكيد، في هذا الصدد، أنه ورغم تبلور- في سياق علم الاقتصاد-، الأنماط المتعددة للنموذج التنموي، إلا أنه لا يمثل أي نموذج حلاً مثالياً لكل دولة. حيث، أن لكل دولة خصوصيتها⁹².

هكذا، وفي حالة استحضار التجارب الدولية الناجحة على مستوى النماذج التنموية الرائدة، بما فيها تلك المرتبطة بنموذج "الإوز الطائر" ينبغي ولزوماً تكييف ذلك مع الخصوصية المغربية. ومن ثم، يمكن التأكيد، أنه ليس من

⁸⁹ فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، مرجع سابق، ص 10.

⁹⁰ وذلك يوم الاثنين 5 يوليوز 2021. حيث، تم التوقيع بالقصر الملكي بفاس على اتفاقيات تتعلق بمشروع لتصنيع وتعبئة لقاح كورونا ولقاحات أخرى بالمغرب. وهو المشروع الذي يطمح إطلاق قدرة أولية على المدى القريب لإنتاج 5 ملايين جرعة من اللقاح المضاد لكوفيد-19 شهرياً، قبل مضاعفة هذه القدرة تدريجياً على المدى المتوسط. ومن أجل ذلك سيعبئ المشروع استثماراً إجمالياً قدره 500 مليون دولار.

⁹¹ إدريس لكريني، أسئلة النموذج التنموي بالمغرب، جريدة الخليج، مقال منشور بتاريخ 27/12/2019. أنظر الرابط التالي: <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/AAB34828-6B04-4DE7-94AB-A335F03E329D>

⁹² عمر الرزاز، من الربيع إلى الإنتاج: الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، ضمن: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية؛ الأبعاد الاقتصادية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2013، ص 198.



النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلهاام -دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-

الضروري أن تسير جميع البلدان على المسار نفسه من أجل تحقيق الإقلاع التنموي. فلكل دولة ظروفها وخصائصها التي يمكن استثمارها بطرق مختلفة للوصول إلى الهدف-تحقيق التنمية المندمجة والمستدامة-. لذلك، يمكن للبلدان أن تستلهم الرؤى والأفكار التي أدت إلى نجاح تجارب بعض الدول، وتوائمتها مع العوامل الكامنة لديها، لوضع استراتيجيات وبرامج تنفيذية، تحقق النجاح الاقتصادي والاجتماعي، والتنمية الشاملة⁹³، في أفق بلوغ مدارك "دولة الحكامة" أو دولة النموذج التنموي المأمول.

من جهة أخرى، يمكن الحسم في أنه، وإذا كان التقرير العام حول النموذج التنموي لم يأخذ ببعض التجارب التنموية الدولية الناجحة على مستوى صياغة مضامينه- بشكل صريح-، فمن الممكن جداً، أن يأخذ بها على مستوى التنزيل الفعلي لهذه المضامين. وذلك، من قبيل خلق آلية للتنفيذ والتتبع على شاكلة بعض الدول وعملها على إرساء نماذج تنموية طيبة، مرنة، قابلة للتعديل في كل لحظة وحين . وبالنظر أساساً إلى الظروف الطارئة والمستجدات اللاحقة التي يمكن أن تقع في أفق 2035 ، الأمد التنموي المتوسط لمغرب الغد.

⁹³ وليد إبراهيم حديفة، مرجع سابق، ص 209.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام -دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



المراجع المعتمدة:

العربية

كتب:

- أريك س. بيورنلوند، ما وراء الانتخابات الحرة والنزھمة: مراقبة الانتخابات وبناء الديمقراطية، ترجمة نادية خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013 .
- تم بتشولات، مدخل إلى الديمقراطية الاجتماعية: القيم التي تربطنا، ترجمة وليام جوزيف ورد، مؤسسة فريدريش إبيرت، عمان، الطبعة الأولى، 2018.
- جابر عوض، (محرر) دور الدولة بين الاستمرارية والتغير في الخبرة الآسيوية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 2009.
- حمد عارف نصر، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية، جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، ليزبرج/ فيرجينيا، الطبعة الأولى، 1998.
- رمزي زكي، المحنة الآسيوية: قصة صعود وهبوط دول المعجزات الآسيوية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2000 .
- عبد الحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
- عبد اللطيف أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21، مكتبة بروفانس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1999.
- فيصل المناور وعبد الحليم شاهين، تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً، سلسلة دراسات تنمية، العدد 54، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، نوفمبر 2017 .
- كمال المنوفي (تحرير)، الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، 2006 .
- كينيث شي أونو، التنمية الاقتصادية في اليابان: الطريق الذي قطعه اليابان كدولة نامية، ترجمة خليل درويش، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008 .
- لي كوان يو، من العالم الثالث إلى العالم الأول: قصة سنغافورة من 1965 إلى 2000، ترجمة أحمد المختار الجمال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2014 .
- مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية؛ الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2013 .
- محمد الرضواني، مدخل إلى القانون الدستوري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2014 .
- محمد الرضواني، مدخل إلى علم السياسة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2015 .

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام -دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



- محمد السيد سليم (محرر)، "النموذج الكوري للتنمية"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية، 1996 .
- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2000 .
- مسعود ضاهر، النهضة اليابانية المعاصرة: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2002 .
- دوريات:**
- ابتسام محمد العامري، التجربة التنموية في سنغافورة، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، العدد الخامس والأربعون، أبريل 2018 .
- إدريس لكربي، أسئلة النموذج التنموي بالمغرب، جريدة الخليج ، مقال منشور بتاريخ 27/12/2019 .
- رشيد حميد زغير، يوسف أمحمد صالح، التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة: اليابان والهند وماليزيا نموذجاً، مجلة آفاق لعلم الاجتماع ، المجلد 2، العدد 2. - عبد القادر شارف، واقع النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ، دراسات، العدد الاقتصادي ، المجلد السابع ، العدد الثاني، يونيو 2016 .
- عدنان فرحان عبد الحسين، دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965 – 2005) ، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، العدد 18 ، أبريل 2006 .
- كمال عايش، دور نظرية الإوز الطائر الآسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحويل إلى الهيكل التصديري، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس، 2009 .
- كينيث كانج، مرتضى سيد، الطريق إلى تحقيق الانتعاش: وجهة نظر من اليابان هناك حاجة إلى استراتيجية لمسألتي السيولة والقدرة على السداد ، التمويل والتنمية، المجلد 45، العدد 4، ديسمبر 2008 .
- مبارك بوعشة، الأخضر ديلمي، الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الإوز الطائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، نونبر 2006 .
- محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا -كوريا الجنوبية - وفق نموذج "الإوز الطائر": دراسة حالة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع ، العدد 13، السنة 2015 .
- محمود سعد أبو عامود، الأحزاب بين الدول المقدمة والنامية، مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، سنة 2001 .
- رسائل وأطروحات:**
- بلال محمد سعيد المصري، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية - دروس مستفادة - رسالة مقدمة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016 .

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام

-دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



- سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية – دروس مستفادة-، بحث استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2017 .

- محمود حسني السالم غالب، واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لجامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008 .

-وليد إبراهيم حديفة، القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة: الاقتصاد الهندي نموذجاً، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم السياسية، دمشق، السنة الجامعية 2014-2015 .

تقارير:

-اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، " النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع"- التقرير العام-، أبريل 2021 .

-"تقرير البعثة الصناعية للاطلاع والاستفادة من التجربة السنغافورية في التنمية"، من 5 إلى 12 مارس 2016، وزارة الاقتصاد الوطني بفلسطين، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

-"تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15 (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، سنغافورة"، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الدورة الحادية عشرة، جنيف، من 2 إلى 13 ماي 2011 .

مدونات ومواقع إلكترونية:

- إسلام حجازي، دروس التجربة الكورية في مواجهة الموجة الجديدة لكورونا، دراسة منشورة بموقع مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة يومه الثلاثاء 1 شتنبر 2020.

- المركز الديمقراطي العربي، أثر التعددية الحزبية على التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية، دراسة منشورة بموقع المركز يومه 20 يونيو 2017.

- عبد الرحمن المنصوري، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح وتحديات المستقبل، دراسة منشورة يومه 24 يونيو 2013 بموقع مركز الجزيرة للدراسات.

- منير صحراوي، بحث حول الإدارة اليابانية، دراسة منشورة في مدونة السراج المنير يوم الثلاثاء 26 مايو 2015.

النموذج التنموي الجديد بالمغرب ونموذج "الإوز الطائر": فرص الاستلھام -دراسة في ضوء أنماط "دولة الحكامة"-



الأجنبية

Books:

- Kownkai sun, Chau Leung Chuen, Francis T Lui, Larry D Qui, Industrial Development In Singapore, Taiwan, and South Korea, World Scientific Publishing, 2001.

Periodical:

- Pekka Korhonen, The Theory of the Flying Geese :Pattern of -Development and Its Interpretations , Journal of Peace Research ,Vol .31, No .1, 1994 .

- Robert J. Crawford, Reinterpreting the Japanese Economic Miracle, - Harvard Business Review, January-February 1998.